



غرفة تجارة عمان Amman Chamber of Commerce

دراسة أثر الشركة الوطنية للأمن الغذائي والتمويل

قامت غرفة تجارة عمان بالتعاقد مع شركة الرؤية للاستشارات الاقتصادية والإدارية (Envision Consulting Group, EnConsult) ، شركة أردنية استشارية إقليمية متخصصة في الأبحاث والسياسات الاقتصادية والإدارية، لدراسة والوقوف على أثر الشركة الوطنية للأمن الغذائي والتمويل على الاقتصاد الوطني.

٢٠١٠

الفهرست

- ملخص الدراسة ٣
- ١ - مقدمة ٤
- ١-١ الاقتصاد الأردني وجهود الإصلاح: ٤
- ٢-١ توجهات التضخم وآثاره على التموين: ٧
- ٢ - دور وسياسة وزارة الصناعة والتجارة في المحافظة على توازن الأسعار: ٩
- ٣ - خطة مواجهة الأسعار الأساسية والضرورية: ١٠
- ٤ - أفضل الممارسات الدولية في التعامل مع أزمات التموين ١٣
- ٥ - الشركة الوطنية للأمن الغذائي والتموين: ١٧
- ٦ - الاتفاقية بين الجيش العربي ووزارة الصناعة والتجارة ١٩
- ١-٦ التزامات وزارة الصناعة والتجارة ١٩
- ٢-٦ التزامات الشركة الوطنية للأمن الغذائي والتموين ٢٣
- ٣-٦ التزامات الشركاء ٢٦
- ٧ - تحليل سلاسل العرض للحم الضان الحي المستورد، والأرز، والسكر ٢٧
- ١-٧ سلسلة عرض لحم الضان الحي المستورد ٢٨
- ٢-٧ سلسلة عرض الأرز ٣٠
- ٣-٧ سلسلة عرض السكر ٣٢
٨. أثر الشركة الوطنية على المنافسة في الأردن: ٣٥
٩. شركة حجازي وغوشه وصفة الاحتكار الطبيعي ٤١

- ٤٥ ١٠. الشركة الوطنية للأمن الغذائي والرجوع عن التخاصية
- ٤٦ ١١. قانون المنافسة والالتزامات الدولية
- ٤٨ ١٢. مخالفات محتملة من قبل الشركة لقانون المنافسة
- ٥٠ ١٣. الخيارات المقترحة والتوصيات
- ٥٠ ١٣-١ الخيارات المقترحة
- ٥٢ ١٢-٢ التوصيات:
- ٥٤ الملحق (١): عقد تسجيل الشركة الوطنية حسب موقع دائرة مراقب الشركات
- ٥٦ الملحق (٢)
- ٥٦ جدول مواعيد اللقاءات المتعلقة بدراسة الشركة الوطنية للأمن الغذائي والتمويل

ملخص الدراسة

تأسست الشركة الوطنية للأمن الغذائي والتموين في شهر تشرين أول سنة ٢٠٠٩، وهي عبارة عن مشروع مشترك بين مؤسسة من القطاع الخاص (شركة انجاز، والسيد صالح شقيرات)، والقوات المسلحة الأردنية، ووزارة الصناعة والتجارة، لتوفير السلع الأساسية للمواطنين بأسعار مقبولة.

وخلصت الدراسة الى أن تأسيس هذه الشركة ليس النهج الأفضل في محاربة الممارسات الاحتكارية المزعومة (لأنها غير مثبتة) في سوق السلع الأساسية، وأوصت والى أن اي منافع تتحقق على المدى القصير ستؤدي الى مضار على البعيد تفوق المنافع المتحققة الآن، خاصة وأن الشركة تتلقى انواع من الدعم الحكومي.

١. تفعيل قانون المنافسة لملاحقة المخلين بشروط المنافسة ودعم مديرية المنافسة بالموارد اللازمة لتتمكن من التحقيق في أمور المنافسة الهامة. فعدم التحقق من الممارسات المشتبه بأنها ضارة بالمنافسة يؤدي ليس فقط الى إضعاف تنفيذ القانون بل الى تشوهات كبيرة في اقتصاديات السوق والنشاط الاقتصادي بشكل عام، وهو خطأ لا يجب أن يحل من خلال خطأ آخر، وهو إيجاد شركة مدعومة من قبل الحكومة لتنافس القطاع الخاص.

٢. تعديل تعليمات وزارة الزراعة التي تؤدي الى خلق محكر طبيعي في سوق اللحوم الضان الحية المستوردة والتي ربما كانت السبب أساسا في خلق هذا النوع من الاحتكار.

٣. إلغاء الشراكة الحكومية في الشركة كليا من خلال بيع حصص الحكومة (العودة للخصخصة) فيها وتوكيل بعض مهامها الى المؤسسة المدنية الاستهلاكية في الوقت الحالي على أن يرافق ذلك جهود حثيثة لكبح جميع أنواع الاحتكار.

"لقد جعلنا من الاسواق الحرة الوسيلة الوحيدة لتوزيع الموارد في الاقتصاد الأردني"

جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين^١

١- مقدمة:

١-١ الاقتصاد الأردني وجهود الإصلاح:

بدأت الجهود الرسمية لإصلاح الاقتصاد الأردني سنة ١٩٨٩، عندما أعلن المغفور له الملك الحسين بن طلال عن بدء الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية نظراً للتحديات الفاقمة التي كانت تواجه الأردن كانخفاض سعر صرف الدينار وارتفاع معدلات البطالة والتضخم والفقر معاً، مما أدى الى مناشدة الحكومة للدول المانحة والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي طلباً للمساعدة، ونتج عن ذلك بدء برامج تعزيز الاستقرار والاصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الأردن.

غير أن برامج الاقتصاد الكلي والاستقرار الاقتصادي لم تبدأ فعلاً إلا في عام ١٩٩١ وفي أعقاب حرب الخليج وعودة (٣٤٠,٠٠٠) أردني أو عشر العدد الإجمالي للسكان في الأردن آنذاك إلى البلاد، وضح مدخراتهم المقدره بـ (١,٦) مليار دولار في الاقتصاد الأردني، مما أدى إلى زيادة سريعة ومفاجئة في الطلب على الخدمات وزيادة الضغط على البنية التحتية، وتطلب ذلك أيضاً توفير فرص لاستخدام العمالة العائدة.

وبالنتيجة تم تنفيذ ستة برامج للإصلاح الاقتصادي برعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي انتهى آخرها عام ٢٠٠٤، وطرأت إصلاحات كبيرة على الاقتصاد الأردني منذ عام ١٩٩١، حيث تمحورت هذه البرامج حول إصلاح الاقتصاد

^١ المنتدى الاقتصادي العالمي، دافوس، ٢٠٠٠، مأخوذ عن صحيفة الجوردان تايمز، ٢٠٠١/١/٣١.

الكلي والتوجه الى التخاصية لإعطاء القطاع الخاص دور أكبر في الاقتصاد الوطني وتقليل عبء الموازنة الحكومية على الناتج الإجمالي، والتحول نحو اقتصاد حر من خلال سياسات الانفتاح الاقتصادي التي نجم عنها أن وقع الاردن العديد من اتفاقيات تحرير التجارة كما هو مبين في الجدول (١) أدناه.

جدول (١): اتفاقيات تحرير التجارة التي وقعها الأردن (١٩٩٢-٢٠١٠)

| تاريخ التنفيذ | تاريخ التوقيع | الاتفاقية |
|---------------|---------------|--|
| ٢٠٠٥/١/١ | ١٩٩٨/١/١ | اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى |
| ٢٠٠٦/٧/٦ | ٢٠٠٤/٢/٢٥ | اتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطة (أغادير) |
| ١٩٩٩/١٢/٢٨ | ١٩٩٨/١٢/١٠ | اتفاقية التبادل التجاري الحر مع جمهورية مصر العربية |
| ٢٠٠٢/٥/٢١ | ٢٠٠١/١٠/٨ | اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة مع الجمهورية العربية السورية |
| ١٩٩٩/١٠/٣ | ١٩٩٨/٦/١٦ | اتفاقية التبادل التجاري الحر مع المملكة المغربية |
| ١٩٩٩/٦/١٦ | ١٩٩٨/٤/٢٢ | اتفاقية منطقة تجارة حرة مع الجمهورية التونسية |
| ٢٠٠١/١١/٢٤ | ٢٠٠٠/٥/٢١ | اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة مع دولة الامارات العربية المتحدة |
| ١٩٩٩/١/٣١ | ١٩٩٧/٥/١٩ | اتفاقية التعاون التجاري مع الجمهورية الجزائرية |
| ١٩٩٣/٧/٨ | ١٩٩٢/١٠/١ | اتفاق تجاري مع الجمهورية اللبنانية |
| سارية المفعول | ١٩٩٥/١/٢٦ | اتفاقية التعاون في مجال الشؤون التجارية مع السلطة الوطنية الفلسطينية |
| ٢٠٠٥/٤/٩ | ٢٠٠١/١٢/٢٥ | اتفاقية التبادل التجاري الحر مع دولة الكويت |
| ٢٠٠٠/٤/١١ | ١٩٩٩/١٢/١٧ | عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية |
| ٢٠٠٢/٥/١ | ١٩٩٧/١١/٢٤ | اتفاقية الشراكة الأردنية-الأوروبية |
| ٢٠٠٢/٩/١ | ٢٠٠١/٦/٢١ | اتفاقية التجارة الحرة مع دول رابطة الأفتا |
| ٢٠٠١/١٢/١٧ | ٢٠٠٠/١٠/٢٤ | اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية |
| ٢٠٠٥/٨/٢٢ | ٢٠٠٤/٥/١٦ | اتفاقية التجارة الحرة مع سنغافورة |
| ٢٠١١/١/١ | ٢٠٠٩/٦/٢٨ | اتفاقية التجارة الحرة مع كندا |
| ٢٠٠٩/١/١ | ٢٠٠٩/١١/٢٥ | اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا |

المصدر: تم تجميعها من موقع وزارة الصناعة والتجارة، الاردن WWW.MIT.GOV.JO ومصادر أخرى.

وفي الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧ ، تمكّن الأردن من تحسين أوضاعه المالية وحجم المديونية، وانخفض إجمالي العجز كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من ١٦% إلى ٨% عام ٢٠٠٧، وشهد الأردن معدلات نمو تقارب ٨% في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، غير أن الموازنة واجهت في سنة (٢٠٠٧)، على وجه التحديد، بعض التحديات نتيجة أوضاع خارجية غير ملائمة كارتفاع أسعار النفط والحبوب والشعير عالمياً، ولكن زخم الإستثمارات ومعدلات النمو المرتفعة ساعدها على مواجهة هذه التحديات.

وللتخفيف من حدة تحديات موازنة ٢٠٠٨، اتخذت الحكومة خطوات مبرمجة للتخلص من الدعم عموماً لأسعار الوقود، مع إبقاء دعم الخبز على حاله بكلفة تقارب ٢.١% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وتم تخفيضه لاحقاً كنسبة مئوية من الموازنة مع انخفاض الأسعار عالمياً نتيجة للالزمة المالية العالمية.

كما تم تحرير أسعار الوقود المحلية في أوائل عام ٢٠٠٨، وفي الوقت ذاته، تم تحديث شبكة الأمان الاجتماعي بهدف تقليل أثر إجراءات إزالة الدعم على الفقراء. ايضاً تمكن الأردن من كبح جماح أعباء الدين العام الى ٦٠% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال قيام الحكومة بإعادة شراء بعض ديونها لنادي باريس في شهر آذار ٢٠٠٨، بحسم ١١%.

إلا أن الحكومة اقترضت حوالي (١٩٩٣) مليون دينار داخلياً خلال سنة ٢٠٠٨ مما أدى إلى زيادة دين الحكومة إلى مستويات ما قبل تنفيذ اتفاقية إعادة شراء الديون ومزاحمة القطاع الخاص على الائتمان المحلي، كما أن معظم هذا الاقتراض الداخلي كان بمعدلات اسعار فائدة (٧.٣%)، وهو أعلى بكثير من أسعار الفائدة العالمية (٢%)، الأمر الذي أضاف الى حجم دين الحكومة.

وفي أوائل عام ٢٠٠٨، أكد الملك عبدالله الثاني بن الحسين في حديثه للصحافة المحلية على أن التضخم هو أهم التحديات التي تواجه البلاد وأصدر توجيهاته إلى الحكومة لإعادة الدعم للشعير وغاز التدفئة بتاريخ ١٥ آذار ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٨، ونتيجة لانخفاض أسعار السلع بعد أيلول ٢٠٠٨ بلغ التضخم ١٤.٩% أي أقل بكثير مما كان عليه في وقت مبكر من العام حين بلغ ٢٠%.

وفي سنة ٢٠٠٩، استمرت مستويات البطالة والفقير الرسمية البالغة ١٢.٩% و١٣% تشكل تحدياً لصانعي السياسة وإدارة الاقتصاد الكلي بينما أصبح معدل التضخم سالبا (٠.٧%) نتيجة انخفاض الاسعار محليا وعالميا.

٢-١ توجهات التضخم وآثاره على التمويل:

شهدت معدلات التضخم للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨ تقلبات واسعة تراوحت من ١٦.٢% عام ١٩٩٠ قبل انخفاضها إلى ٣% عام ١٩٩٧ وإلى ٠.٧% عام ٢٠٠٠. وفي سنة ٢٠٠١، بدأ معدل التضخم في الارتفاع مرة أخرى من ١.٨% إلى حوالي ١٥% عام ٢٠٠٨، وساهمت في هذه الزيادة الإجمالية للأسعار أسعار الغذاء والسكن والنفط.

وقد حدثت الزيادة الرئيسية في أسعار التضخم سنة ٢٠٠٨؛ وطبقاً لمقاييس مؤشر أسعار المستهلك، ازداد معدل التضخم سنة ٢٠٠٧ بنسبة ٥.٧% فقط. إلا أنه في عام ٢٠٠٨، بلغ الارتفاع في مؤشر أسعار المستهلك ١٥.٠١% عندما حددت أسعار المشتقات النفطية وفقاً لآلية تسعير جديدة، وتمت إزالة الدعم بصورة كاملة عن النفط، وكان التضخم سيرتفع بدرجة أكبر لو استمرت أسعار النفط والغذاء في الارتفاع إلى المستويات المتوقعة في وقت مبكر من السنة.

عموماً كان التغير النسبي في مؤشر أسعار المستهلك يبلغ ٣٣.٢٧% أثناء الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، وكانت أكبر زيادة (٤٦.٢٥%) هي التي طرأت على أسعار المواد الغذائية يليها أسعار السكن (٢٥.٧٢%) ، والسلع والخدمات الأخرى (٢٤.٣%)، والملابس والأحذية (١٦.٢٤%). وعلى الرغم من أن البنك المركزي الأردني سجل معدلاً سالباً للتضخم بمقدار ٠.٧% لسنة ٢٠٠٩، مع الانخفاض الكبير عما كانت عليه الأسعار عام ٢٠٠٨، فإن زيادة أسعار اللحوم الحمراء البلدية خلال شهر رمضان لسنة ٢٠٠٩ وزيادة ١٢% في الأسعار عامة أثناء فترة ما قبل عطلة العيد جعلت قضية أسعار المواد الغذائية تقفز إلى موقع الصدارة لدى الرأي العام حيث كان الشعور العام بأن هذا الارتفاع غير مبرر.

في الفترة التي سبقت شهر رمضان المبارك في ٢٠٠٩ حدثت ارتفاعات كبيرة في أسعار السلع الأساسية وأهمها اللحوم البلدية والتي تخطت الحواجز القياسية وقد وصل سعر كيلو غرام اللحوم البلدية الى ١٢ دينار وارتفعت أسعار اللحوم المستوردة من كل من استراليا واللحوم المذبوحة في ليبيا والسودان الى حوالي ٥.٥ دينار بالمقارنة مع ٤.٥ دينار معدل سعري خلال شهر حزيران كما ارتفعت أسعار البيض من حوالي ٢.٢٥ دينار للكرتونة الى حوالي ٣ دنانير للكرتونة وكذلك ارتفعت أسعار الدجاج المذبوح بنسبة ٢٠%، وأسعار السكر بنسبة ٥٠%، وأسعار الخضار والفواكه بنسب تراوحت بين ٣٠%-١٠٠%.

وتجاوباً مع ذلك، أصدر جلالة الملك عبدالله الثاني توجيهاته إلى الحكومة لتوفير المواد الغذائية الأساسية للجمهور بأسعار معتدلة مع معالجة الممارسات الاحتكارية في السوق المحلية.

٢- دور وسياسة وزارة الصناعة والتجارة في المحافظة على توازن الأسعار:

تم إلغاء وزارة التموين في العام ١٩٩٨، وأعلن الأردن اتخاذ منهج السوق الحر كمنهج اقتصادي وإلغاء الدعم عن المواد الأساسية حيث كانت وزارة التموين قبل ذلك التاريخ هي المستورد الرئيسي لسبعة مواد أساسية هي: اللحوم، السكر، الأرز، الحليب، الشاي، الزيوت، الدواجن المجمدة والأسماك،^٢ وأصبحت وزارة الصناعة والتجارة الخلف القانوني لوزارة التموين، حيث ينص قانون الصناعة والتجارة وخاصة المادة ٧/أ على: "لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير أن يحدد أسعار أي من المواد الأساسية" كتحوط في الحالات الخاصة، وقد أعطى القانون صلاحيات لمجلس الوزراء لتسعير المواد بشرط اعتبارها مواداً أساسية من قبل المجلس، وبموجب تنسيب من وزير الصناعة والتجارة.

كما تقوم وزارة الصناعة والتجارة بالرقابة على الأسواق بكافة أنواعها من خلال مراقبي الأسواق في العاصمة والمحافظات بالرقابة الحثيثة على الأسواق والتأكد من عدم مخالفة التجار لقانون الصناعة والتجارة؛ أيضاً، وضعت وزارة الصناعة والتجارة "خطة مواجهة الأسعار الأساسية والضرورية" في أوغسطس ٢٠٠٩، التي يتم شرح أهم بنودها أدناه.

^٢ خطة مواجهة الأسعار الأساسية والضرورية، إعداد وزارة الصناعة والتجارة ٢٠٠٩/٨.

٣- خطة مواجهة الأسعار الأساسية والضرورية:

أوصت "خطة مواجهة الأسعار الأساسية والضرورية" في أوغسطس ٢٠٠٩ بما يلي:

١. تعديل التشريعات (على أن تعرض على الدورة القادمة لمجلس الأمة) التالية:

أ. قانون الصناعة والتجارة: إعادة النظر في نص المادة (١٣) لتصبح "يعاقب بغرامه لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد على ثلاثمائة دينار كل من خالف أياً من احكام المادة (١١) و (٢١) من هذا القانون"، وذلك باضافة المادة (٢١) الى النص؛ وتشديد العقوبات الواردة في المواد ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، من هذا القانون.

ب. تعديل قانون المنافسة رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٤: إعادة النظر في نص المادة (٦) والمتعلقة بالممارسات المحظورة على المؤسسات ذات الوضع المهيمن وإدراج نصوص تحظر بعض الممارسات وأهمها حظر "المغالاة بالأسعار" لما لهذه الممارسة من آثار سلبية على المنافسة، وعلى المستهلك بشكل مباشر. ولقد أعدت مديرية المنافسة نصاً تم عرضه على لجنة شؤون المنافسة وذوي العلاقة لإبداء الرأي. لاحظ أن مبدأ المغالاة لا يُنص عليه عادة في قوانين المنافسة ويترك لقوانين حماية المستهلك صاحبة الولاية في هذا الشأن.

ج. الإسراع في اصدار قانون حماية المستهلك: ستقوم الوزارة بالعمل على إعداد مسودة قانون لهذه الغاية، وإنشاء هيئة مستقلة تتبع لدولة رئيس الوزراء تعنى بحماية المستهلك. لاحظ أن قانون حماية المستهلك لا يزال في مرحلة المسودة ويواجه المقاومة من قبل العديد من الجهات ومن بينها جمعية حماية المستهلك التي تمارس أنشطتها منذ سنين وترغب في أن يكون لها دور اكبر في القانون.

٢. إنشاء شركة لاستيراد المواد الغذائية الأساسية: ستقوم الحكومة (القوات المسلحة الأردنية) بإنشاء شركة لاستيراد المواد الغذائية الأساسية هذه الشركة باستيراد اللحوم الحمراء كبدائية، ومن ثم المواد الأساسية الأخرى، "وستقوم الشركة بالتعاون مع شركة الصوامع من أجل التخزين حيث تمتلك الشركة مستودعات تخزين ومستودعات تبريد ومستودعات التخزين العامة، وستقوم الحكومة بالمشاركة في رأسمال الشركة على أن تبدأ الشركة بالعمل خلال ثلاثة أشهر أي بداية عام ٢٠١٠، وستعمل الشركة على توفير المواد الأساسية بأسعار مقبولة والارتقاء لهوامش ربح منخفضة من أجل تحقيق توازن في السوق على أن يتم بيع منتجاتها في كل من المؤسسات المدنية والعسكرية كما يمكن أن يتم توزيع المواد من خلال وكلاء معتمدين على أن يتم تحديد الهوامش الربحية من قبل المعنيين في الشركة والوزارة". لاحظ وكما سبين لاحقاً، فإن الشركة كما أسست تختلف هيكلها عن التوصيف الوارد هنا.

٣. الإيعاز لوزارة البلديات وأمانة عمان الكبرى للتوسع في إنشاء الأسواق الموازية (الشعبية) وإصدار تعليمات تنظم عملها وطرق مراقبتها. على الرغم من هذا التوجه العام، هنالك توجه لإلغاء أو نقل سوق العبدلي، كما ان الأسواق الشعبية لا تزال غير منتشرة بدرجة تمكنها من التأثير في الغلاء. لاحظ أن تنفيذ هذا البند بشكل كامل قد تأخر، وتم تنفيذ جزء منه فقط لعدم توفر المخصصات لدى وزارة التخطيط.

٤. فتح أسواق جديدة لكل من المؤسسات الاستهلاكية العسكرية والمدنية: ستقوم المؤسسة الاستهلاكية المدنية بافتتاح عشرة أسواق جديدة في ٢٠٠٩ في مختلف محافظات المملكة، وستقوم المؤسسة الاستهلاكية العسكرية بافتتاح سوق جديد مع مراعاة عدم الازدواجية في فتح الأسواق. وستقوم المؤسسة الاستهلاكية المدنية بتسيير أربعة باصات صغيرة إضافة إلى الأربعة الموجودة لديها حالياً خلال ٢٠٠٩ لتغطية المناطق التي لا يتواجد

فيها أسواق لأي من المؤسستين بغرض توفير المواد الأساسية على أن يتم الاستمرار في سياسة تسعير المواد الغذائية الإستراتيجية دون هامش ربح، بالإضافة إلى تسعير بعض المواد بأقل من الهامش الربحي المحدد على أن تكون أسعار البضائع في المؤسسة المدنية أقل من أسعار السلع المماثلة في السوق المحلي بنسبة تتراوح بين ٥-١٥%. لاحظ أن هذا الشرط ضعيف ويحتاج إلى إعادة صياغة، فالمفروض تحديد هامش الربح للمؤسسة وليس أن تكون أسعارها أقل من أسعار السوق بنسبة، ففي حال المغالاة في التسعير تصبح المؤسسة شريكا في هذه المغالاة ولكن بنسبة أقل، وهو ليس المطلوب، حيث أن هذه السياسة كما هي واردة هنا تؤدي إلى جعل هذه المؤسسات منافسا ربحيا للقطاع الخاص بينما من المفروض أن تكون غير ربحية، فدخل الحكومة يأتي من الضرائب ورسوم مقابل خدمات محددة وليس الهوامش الربحية.

٥. كما سيتم اللجوء وقدر المستطاع إلى الاستيراد المباشر دون تدخل الوسطاء بهدف تقليل الحلقات التجارية، وسيتم الاحتفاظ بمخزون إستراتيجي من المواد الأساسية وإنشاء مستودعات تخزينية جنوب المملكة لتغطية حاجات محافظات الجنوب على أن يتم البدء بالإنشاء في بداية ٢٠١٠. لاحظ أن هذه المهمة انتقلت لاحقا بشكل مباشر إلى الشركة الوطنية حسب بنود الاتفاقية بين الشركة والوزارة والتي سيتم تقديم بنودها لاحقا في الدراسة.

٦. رصد أجهزة الرقابة على الأسواق بكوادر بشرية وذلك لضبط الأسواق
وبيان أية ممارسات مخالفة لإحكام قانون المنافسة. لاحظ أن المشكلة هنا
تكمن في عدم وجود القدرة المؤسسية لدى مديرية المنافسة لمتابعة جميع
الشكاوي والتحقق منها، فكل قضية تحتاج الى دراسة اقتصادية وقانونية
للبحث في الممارسات المناوئة للمنافسة، ومن ثم إثبات ذلك ومتابعته قضائياً
إذا احتاج الأمر، وهي متطلبات تفوق بكثير قدرة المديرية وموازنتها
المحدودة جداً.

٧. التوعية والإعلام: ستقوم الوزارة بالعمل في مجال التوعية والإعلام
لتحفيز المواطنين على التعامل بإيجابية مع مكاتب الشكاوي، تنظيم جولات
ميدانية للصحفيين للأطلاع على واقع السوق، إظهار الأسباب الحقيقية
لارتفاع أسعار السلع سواء أكانت محلية أو خارجية، إعداد ونشر دراسات
مقارنة عن أسعار السلع في الأردن والدول المجاورة وخاصة المواد
الأساسية، اعطاء زخم إعلامي للخطة الحكومية التي أعدها تنفيذاً
لتوجيهات جلالة الملك، وأية أمور أخرى تستجد بهذا الخصوص.

ولقد أنجزت الوزارة بعض من هذه التوصيات الى حد كبير ، بينما أنجزت
البعض الآخر بشكل جزئي وذلك بسبب الضغوط على موازنة الحكومة وإعادة
الترتيب لأوجه الانفاق الذي تمر به موازنة الحكومة للعام الحالي. كما ويلاحظ أن
الشركة الوطنية للأمن الغذائي خرجت بشكل يختلف عن ما أوصت به استراتيجية
الوزارة.

٤- أفضل الممارسات الدولية في التعامل مع أزمات التمويل

تتبع سوريا نظام الفوترة والأسعار التأشيرية كما تقوم سوريا بدعم عدة منتجات
وسلع وتتحكم بأسعار السلع الإستراتيجية، أما مصر فبالإضافة لسياسة التسعير
تقوم الدولتان بمنع التصدير للمواد الأساسية ودعم السلع الرئيسية، حيث تم إتباع

آلية للحد من هامش الربح الذي يفرضه تجار التجزئة على المنتجات المباعة للمستهلكين. ولكن هذه الآلية تتجاهل حقيقة التغير في التكلفة لتلك البضائع والمنتجات باختلاف مواقع تجار التجزئة، الأمر الذي يؤدي الى خلق ووجود السوق السوداء بحيث يختفي العرض لتلك المنتجات وتعاود الظهور عندما يتم التداول بتلك السلعة والمنتج على سعر معين الذي عادةً ما يكون أعلى من السعر الأصلي.

اليابان: يظهر الجدول أدناه السياسات المتبعة في اليابان في حالات نقص العرض على المنتجات، مع ملاحظة أن الأسلوب المتبع يتكون من خطوتين: الأولى تعالج النقص المؤقت في السلعة والثانية هي الانتقال إلى الإنتاج عندما يصبح النقص في المخزون ظاهرة طويلة الأمد. الحكمة من هذا التوجه هو تجنب التصدي الأنّي لعوارض السوق القصيرة الأمد مع مراعاة إيجاد حلول دائمة لاتؤثر سلبياً على الأقتصاد الياباني.

جدول (٢): درجة الخطورة في النقص والإجراءات الرئيسية المتخذة للتصدي لها

| درجة الخطورة | إجراءات التصدي |
|---|---|
| حالة النقص المؤقت أو القصير الأمد للعرض أو عندما يصبح وضع العرض/الطلب حرجاً لفترة ليست بالقصيرة (مرحلة مبكرة) | <ul style="list-style-type: none"> - مراقبة السعر وحركة العرض والطلب - تحرير المخزون - تأمين الحاجة من الواردات |
| الخطوة الثانية | <ul style="list-style-type: none"> - زيادة الإنتاج العاجل للأرز والحبوب ومواد أخرى - التحول الى انتاج بدائل عاليه السعرات الحرارية - السعر و التوزيع: مراقبة الأسعار وحركة العرض والطلب - اتخاذ إجراءات قانونية |

الجدول التالي (٣) يبين الإجراءات المتبعة في خمس دول أوروبية في التعامل مع الطوارئ في نقص السلع الأساسية، المخزون الاستراتيجي القومي هو الأداة الرئيسية في التعامل مع حالات الطوارئ في هذه البلدان.

جدول (٣): الإجراءات المتبعة في خمس دول أوروبية في التعامل مع نقص السلع

| الدولة | القوانين | كمية الغذاء المستهدفة | الإجراءات القانونية |
|--|---|--|--|
| ألمانيا: السكان ٨,٢١٣٠,٠٠٠ الإكتفاء الذاتي من الحبوب ١٢٨% | قانون ثابت تزويد الغذاء (١٩٦٥) قانون الطوارئ (١٩٩٠) | ٢,٤٠٠ سعر حراري/اليوم/لكل شخص | تطبيق خطة التموين الوطني المستخدمة في المخزون الاحتياطي لمدة شهر/ تشجيع التخزين المنزلي لمدة أسبوعين في حالة ظهور طارئ يتم استصدار القوانين والإجراءات اللازمة والمتعلقة بالإنتاج، ومواعيد وصول الشحنات الغذائية والتقنين بالنسبة لتلك المواد. القانون المعمول به حالياً للسيطرة والتحكم بعملية توزيع الغذاء من خلال كويونات التقنين (١٩٧٩). |
| سويسرا: السكان ٧,٣٠٠,٠٠٠ الإكتفاء الذاتي من الحبوب ٦٥% | المادة ٣١ من الدستور القانون الإتحادي المتعلق بالإقتصاد الوطني لتمويل/تزويد السلع (١٩٨٢) | ٢,٣٠٠ سعر حراري/اليوم/لكل شخص؛ وفي زمن السلم ٣,٥٠٠ سعر حراري/اليوم/لكل شخص | تطبيق إجراءات التخزين الإجمالي على مستوى المنشآت التجارية (٦ أشهر) وتشجيع التخزين المنزلي بما مقداره اسبوعين لكل منزل. تطبيق خطة التموين الغذائي وهي عبارة عن عدة إجراءات وخطوات متعلقة بالإنتاج المحلي، والاستيراد، وإجراءات التقنين، زيادة الإنتاج المحلي و التحول الى السلع البديلة. |
| السويد: السكان ٨,٨٨٠,٠٠٠ الإكتفاء الذاتي من الحبوب ١٢٩% | المادة ١٣ من الدستور وقوانين التغذية | ٢,٩٠٠ سعرة حرارية/اليوم/لكل شخص (نفس القيمة في زمن السلم) | تطبيق خطة التموين الوطني (الكمية تعتبر من الأسرار العسكرية) تشجيع التخزين/التموين المنزلي التقنين، الإنتاج والتحول الغذائي من الإستهلاك الحيواني الى الإستهلاك النباتي خلال فترة الطوارئ. |

| | | | |
|--|---|--|---|
| فلندا: السكان ٥,١٥٠,٠٠٠ الاكتفاء الذاتي من الحبوب ١٢٦% | قانون الأمن والتوزيع الغذائي (١٩٩٢) | ٢,٨٠٠ سعر حراري/اليوم/لكل شخص (نفس الكمية/القيمة في زمن السلم) | تطبيق خطة التموين الغذائي (بالنسبة للحبوب المستهلكة من قبل البشر سنة، وللأعلاف ٦ أشهر) تشجيع التخزين المنزلي |
| النرويج: السكان ٤,٤٢٠,٠٠٠ الإكتفاء الذاتي من الحبوب ٦٦% | قانون توزيع القمح وغيره | ٢,٩٠٠ سعرة حرارية/اليوم/لكل شخص/(نفس الكمية/القيمة في زمن السلم) | تطبيق خطة التموين الوطني وتشجيع التخزين/التموين المنزلي توسيع الأراضي الزراعية، والتتويج في واردات البلد وغيرها في حالة الطوارئ |

لاحظ أنه يوجد لدى المؤسسة المدنية الاستهلاكية ٦٢ مركز توزيع وللمؤسسة الاستهلاكية العسكرية ٧٥ مركز توزيع وللمؤسسة المتقاعدين ٤٥ مركز توزيع تستطيع من خلالها توزيع البضائع الرئيسية بأسعار تقارب الكلفة، كما أنها أصبحت مطروقة ومعروفة من قبل المستهلك الأردني ومفتوحة للعامة، لذا لا مانع من تحفيز قدرتها التخزينية بالتعاون مع شركة الصوامع وكلاهما مملوك للحكومة لمواجهة الأزمات الغذائية في الأردن.

٥- الشركة الوطنية للأمن الغذائي والتمويل:

تأسست الشركة الوطنية للأمن الغذائي والتمويل في شهر تشرين أول سنة ٢٠٠٩ برأسمال مسجل يبلغ (٥٠٠,٠٠٠) دينار أردني ورأسمال تشغيلي متوقع يبلغ (٤٠) مليون دينار لغايات استيراد المواد الغذائية "وبيعها للجمهور بأسعار محتملة تمثيلاً مع توجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني إلى الحكومة لتوفير المواد الغذائية الأساسية للجمهور بأسعار معتدلة والتصدي لأية ممارسات احتكارية في السوق المحلية".^٣ وهذه الشركة هي عبارة عن مشروع مشترك بين مؤسسة من القطاع الخاص (شركة انجاز، والسيد صالح شقيرات)، والقوات المسلحة الأردنية، ووزارة الصناعة والتجارة.

وفعلياً أصبحت الشركة وهي أحد الشركات الأردنية المملوكة للقوات المسلحة والقطاع الخاص المسجلة لدى وزارة الصناعة و التجارة تحت الرقم (٦٦١) بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٩ كشركة مساهمة خاصة برأسمال مقداره (٥٠٠٠٠٠) خمسمائة ألف ديناراً أردنياً، تم زيادته لاحقاً إلى ٧٥٠,٠٠٠ دينار (أنظر الملحق ١) كأحد الشركات الأردنية المتخصصة بتوفير المواد الغذائية والتمويلية الإستراتيجية شريكا لوزارة الصناعة والتجارة في صيغتها الحالية يقوماً بالتعاون والتنسيق ما بينهما بقصد المحافظة على الأمن الغذائي للمواطن في مختلف الظروف والأحوال"،^٤ للمشاركة في النشاطات التجارية المتخصصة في تجارة المواد التموينية والغذائية ذات الطابع الاستراتيجي. ويبين الجدول (٤) أسماء الشركاء، ونسب مساهمتهم في الشركة الوطنية للأمن الغذائي والتمويل.

الجدول (٤): أسماء ونسب المشاركين في الشركة الوطنية للأمن الغذائي والتمويل

| اسم الشريك | المساهمة بالدينار | المجموع بالدينار |
|------------|-------------------|------------------|
|------------|-------------------|------------------|

^٣ اتفاقية شراكة ما بين وزارة الصناعة و التجارة، والشركة العامة الأردنية للصوامع والتمويل م.ع.م، والشركة الوطنية للأمن الغذائي والتمويل م.خ.م.

^٤ اتفاقية شراكة ما بين وزارة الصناعة و التجارة، والشركة العامة الأردنية للصوامع والتمويل م.ع.م، والشركة الوطنية للأمن الغذائي والتمويل م.خ.م.

| | مكتتب | نقداً (مصرّح) | |
|---------|---------|---------------|---|
| ٢٥٥٠٠٠ | ١٢٧,٥٠٠ | ٢٥٥,٠٠٠ | القوات المسلحة الأردنية (الجيش العربي) |
| ٢٠٠٠٠٠ | ٢٠٠,٠٠٠ | ٢٠٠,٠٠٠ | وزارة الصناعة والتجارة |
| ٢٣٥٠٠٠ | ٢٣٥,٠٠٠ | ٢٣٥,٠٠٠ | شركة انجاز للتموين والتوزيع ذ.م.م |
| ٥٠,٠٠٠ | ٥٠,٠٠٠ | ٥٠,٠٠٠ | الشركة العامة الأردنية للصوامع والتموين م.ع.م |
| ١٠,٠٠٠ | ١٠,٠٠٠ | ١٠,٠٠٠ | صالح محمود شقيرات |
| ٧٥٠,٠٠٠ | | | المجموع |

ويبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة للشركة (٨) ثمانية أعضاء:

- ثلاثة أعضاء يمثلون القوات المسلحة الأردنية (الجيش العربي)
- عضوين يمثلان وزارة الصناعة والتجارة
- عضو واحد يمثل الشركة العامة الأردنية للصوامع والتموين
- عضوين يمثلان شركة انجاز للتموين والتوزيع، والسيد صالح شقيرات.

هدف الشركة ربحي وتقوم بالبيع للمؤسسة الاستهلاكية العسكرية والمؤسسة الاستهلاكية المدنية، ومن المعروف ان المؤسسة الاستهلاكية العسكرية تقوم بوضع هامش ٩% لتغطية تكاليفها على السعر واصل لمؤسساتها وهي مؤسسة غير ربحية تابعه للجيش العربي.^٥

أشار اللواء الفقيه الا ان الشركة الوطنية لا تحصل على امتيازات اضافية وتعامل مثلها مثل غيرها من الشركات المورده للبضائع والسلع وتدفع رسوم الموانئ والفحوصات المخبرية وغيرها من الرسوم وتستخدم شركات الشحن الخاصة لشحن بضائعها مثل شركة المقايضة والشركة الأوروبية للشحن كما أن بضائعها اذا كانت مورده للجيش العربي تفحص من قبل القوات المسلحة ومختبراتها، وهي ممارسة متعارف عليها بالنسبة لجميع موردي الجيش العربي.^٦

^٥ المقابلة مع اللواء أحمد الفقيه، رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية.

^٦ المقابلة مع اللواء أحمد الفقيه، رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية.

٦- الاتفاقية بين الجيش العربي ووزارة الصناعة والتجارة^٧

وقعت في القيادة العامة في ٧/١١/٢٠٠٩ اتفاقية شراكة بين وزارة الصناعة والتجارة والقوات المسلحة الأردنية بهدف دخول الحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة كشريك استراتيجي في الشركة الوطنية للأمن الغذائي والتمويل المملوكة للقوات المسلحة الأردنية.^٨

وبموجب هذه الاتفاقية تلتزم الحكومة بتوفير المستودعات التابعة للوزارة وتلك المملوكة للشركة العامة الأردنية للصوامع والتمويل بنوعها المبردة والعادية لخدمة أغراض الشركة. وهذه الشركة متخصصة في توفير المواد التموينية الأساسية وتسويقها من خلال أسواق المؤسستين الاستهلاكيين المدنية والعسكرية بأسعار معقولة للمواطن والحد من الاحتكار على بعض السلع. ووقع الاتفاقية عن وزارة الصناعة والتجارة، المهندس عامر الحديدي، وزير الصناعة والتجارة وعن القوات المسلحة الأردنية الفريق أول الركن خالد جميل الصرايرة رئيس هيئة الأركان المشتركة. وحضر توقيع الاتفاقية رئيس هيئة الموارد الدفاعية في القيادة العامة ورئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للأمن الغذائي المستشار الاقتصادي لرئيس هيئة الأركان المشتركة ومدير عام المؤسسة الاستهلاكية العسكرية.

٦-١ التزامات وزارة الصناعة والتجارة

١. تقوم وزارة الصناعة والتجارة والشركة العامة للصوامع والتمويل باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والكفيلة لشراء المؤسسة الاستهلاكية المدنية للمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية وذات الطبيعة الإستراتيجية والتي تحتاجها لبيعها ضمن أسواقها شريطة أن تكون هذه المواد مطابقة للمواصفات الأردنية وبأسعار تفضيلية.

^٧ هذا التحليل مبني على بنود اتفاقية شراكة ما بين وزارة الصناعة و التجارة، والشركة العامة الأردنية للصوامع والتمويل م.ع.م، والشركة الوطنية للأمن الغذائي والتمويل م.خ.م. وهي اتفاقية غير معلنة التفاصيل، وتم التوقيع عليها في مقر قيادة الجيش، حسب جريدة الغد، ٢٠٠٩/١١/٨.

^٨ الغد، ٢٠٠٩/١١/٨.

لاحظ أن هذه ممارسة تفضيلية محضة (غير متوفرة لمثيلتها من الشركات) بين جهة حكومية والقطاع الخاص. أيضا تقلل هذه الممارسة من تكاليف الشركة الوطنية على حساب أموال الحكومة التي تحصلها الحكومة من كافة أطراف الشعب ومن بينها الشركات التي تقوم باستيراد ونتاج المواد الغذائية، وبهذا فإن أموال ضرائب هذه الشركات تقدم لمساندة منافس واحد مكن خلال معاملة تفضيلية من قبل الحكومة.

٢. تقوم الوزارة بتسخير المستودعات التابعة لها وتلك المملوكة والتابعة للشركة العامة الأردنية للصوامع والتموين بمختلف أشكالها المبردة والعادية لخدمة اغراض الشركة دون مقابل. وتتولى وزارة الصناعة والتجارة تعويض الشركة العامة الأردنية للصوامع والتموين عن بدل أجور استخدام المستودعات بسعر كلفتها الحقيقية.

لاحظ أن هذا نوع من الدعم المباشر، تتحمل فيه الحكومة أعباء تكاليف الشركة، وهي معاملة تمييزية تضر بالمنافسة وتشوه سوق المنافسة في الأردن، وهو أيضا مخالف لتعليمات منظمة التجارة العالمية التي تمنع دعم الواردات والتزامات الأردن في هذا المجال؛ كما أنه دعم نقدي من موازنة ومؤسسات وزارة الصناعة والتجارة للشركة الوطنية، وهو مخالف لسياسات الحكومة المعلنة بإزالة الدعم.

٣. تقوم الوزارة بتمويل وتغطية ما نسبته (٥٠%) من كلفة شراء المواد التموينية والسلع الاستهلاكية التي يقرر مجلس الإدارة شراؤها بسقف لا يزيد عن (١٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة عشر مليون دينار من الحساب التجاري لدى وزارة الصناعة والتجارة، على أن تتولى الشركة تغطية وتمويل ما نسبته (٥٠%) المتبقية لتمويل عمليات الشراء بسقف لا يزيد عن (١٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة عشر مليون دينار على أن يتم تنفيذ عمليات الشراء من خلال اعتمادات بنكية تفتح باسم الشركة الوطنية للأمن الغذائي والتموين لصالح البائع ولكل معاملة تجارية على حده.

لاحظ أن توفير هذا الحساب لاعتمادات الشركة يمنحها ميزة تفضيلية دون داع، كما أنه يدخل في أبواب الدعم الممنوعة حسب تصريحات الحكومة والتزاماتها الدولية، ويمنح هذه الشركة قدرات مالية تفوق رأسمالها المصرح به بأكثر من خمسين ضعف، وهو أمر يجب أن يكون متاحا من قبل الحكومة لجميع الراغبين بالاتجار بالمواد الأساسية. أيضا، وكما سيتضح لاحقا للشركة حق استخدام هذه الأموال في استيراد مواد غير أساسية والحصول على الوكالات وحقوق التمثيل التجاري مما سيؤدي الى خنق المنافسة في السوق، وتمكين هذه الشركة من أن تكون محتكر طبيعي (صعب المنافسة) لجميع الأصناف في المستقبل القريب. كما أنه من المتعارف عليه أن لا يحق استخدام أموال الدولة لدعم جهة من القطاع الخاص محددة على حساب القطاع الخاص.

٤. تقوم الوزارة بالمساهمة برفد الشركة بالمعلومات والإحصاءات المتوفرة لديها وتقديم ما تحتاجه الشركة من الخبرات الفنية والإدارية والدعم التقني والتسويقي اللازم لممارستها لنشاطها وتحقيق غاياتها المبنية في عقد تأسيسها ونظامها الاساسي.

لاحظ أن هذا البند يؤدي الى جعل كافة إمكانيات الوزارة الفنية تحت تصرف الشركة، وهي إمكانيات من المفروض أن تتوفر لجميع الشركات دون تمييز. وفي حال أنها متوفرة أصلاً للجميع فلا داعي لوضعها في بند محدد كما هو هنا.

٥. المساهمة بتقديم الخبرات البشرية المؤهلة من بين العاملين لدى وزارة الصناعة والتجارة وتسهيل حصول الشركة على أي دعم بشري أو فني متوفر لديها في مختلف المجالات الفنية عند الطلب وحسبما يتم الاتفاق عليه لاحقاً مع الشركة.

لاحظ أن هذا البند يجعل موظفي الوزارة والمؤهلات البشرية تحت الطلب للشركة.

٦. المساعدة بتذليل أي عقبات أو صعوبات قد تعترض الشركة أثناء ممارستها لمختلف أنشطتها التجارية المتخصصة بتجارة المواد الغذائية والاستهلاكية.

من الملاحظ أن بنود هذه الاتفاقية تختلف عن التصريحات الرسمية والتي تقول بأن الشركة لا تتلقى أي أنواع الدعم، فالواقع أنها تتلقى أو تستطيع ان تتلقى جميع انواع الدعم المالي والفني والمؤسسي إذا أرادت. كما ان بنود الاتفاقية تُسخر موارد الوزارة لخدمة الشركة في اتفاقية تتعلق بالأمن الغذائي، وهو موضوع وطني مما يشير الى حصول خلل هنا في عدم مناقشة هذه الاتفاقية في البرلمان، غير أن هذه المناقشة ربما كانت غير ممكنة في ظل حل البرلمان في ٢٠٠٩. على كل الأحوال، لا توقع الجهات الرسمية عادة اتفاقيات تتعلق بالمصلحة العامة دون إشهارها، كما أن العادة جرت بالتشاور مع المعنيين في القطاع الخاص والمجتمع المدني حول مثل هذه الأمور.

٢-٦ التزامات الشركة الوطنية للأمن الغذائي والتمويل

تلتزم الشركة الوطنية للأمن الغذائي والتمويل، لقاء تنفيذ الوزارة لالتزاماتها المشار إليها اعلاه، القيام بما يلي:

١. تسخير علاقاتها واتصالاتها بالبنوك والمؤسسات المصرفية والجهات التمويلية المختلفة لغايات توفير التمويل اللازم لعمل الشركة وممارستها لأنشطتها، وتقديم الكفالات والضمانات والتعهدات اللازمة بالطريقة التي يوافق عليها مجلس ادارة الشركة.

٢. تقديم المستودعات المبردة وغير المبردة المملوكة لمؤسسة البرج لغايات حفظ المواد الغذائية المستوردة لمصلحة الشركة وبما يوفر مخزون استراتيجي يساهم جزئيا بالمحافظة على الأمن الغذائي للوطن وبسعر كلفتها الحقيقي.

لاحظ أن هذا البند يؤدي الى التزام الحكومة باستخدام مرافق شركة البرج دون عطاء تنافسي شفاف.

٣. توفير أسطول النقل وكافة الآليات والسيارات التي تملكها مؤسسة البرج وأي من الشركات التابعة أو المملوكة لها لنقل السلع والبضائع والمواد العائده للشركة أو تلك التي التزمت الشركة بنقلها ومناولتها سليمة دون تلف أو ضرر وبسعر كلفتها الحقيقي.

لاحظ أن هذا البند يؤدي الى التزام الحكومة باستخدام مرافق شركة البرج دون عطاء تنافسي شفاف.

٤. استقطاب الوكالات التجارية والاتفاقيات والعقود المرتبطة بتجارة المواد الغذائية لمصلحة الشركة للسلع والمواد الإستراتيجية الرئيسة (الأرز، السكر، اللحوم، الدجاج المجمد، الزيوت النباتية، السمن، والحليب) والتي

يقرر مجلس ادارة الشركة التعامل بها على أن يتم التباحث فيما بين الشركة والوزارة حول استقطاب الوكالات للتونا، والسردين، والمعكرونة، والطحينة، والحلاوة وغيرها من المواد الاخرى بعد مرور خمس سنوات على إنشاء الشراكة وتحديد آلية نقلها.

لاحظ أن هذا البند يؤدي الى توسيع نشاط الشركة بحيث يفوق الهدف المرجو منها الى استيراد كافة المواد الغذائية.

٥. استقطاب الوكالات التجارية الدولية و/أو المحلية المتخصصة بتجارة المواد الغذائية والاستهلاكية لمصلحة الشركة.

لاحظ أن هذا البند يؤدي الى توسيع نشاط الشركة بحيث يفوق الهدف المرجو منها الى استيراد كافة المواد الغذائية.

٦. التزام شركة انجاز للتموين والتوزيع (يمثلها السيد وائل صالح شقيرات) ومؤسسة البرج المملوكة للسيد صالح محمود شقيرات بتقديم المكاتب اللازمة لادارة الشركة والواقعة ضمنا للمبنى العائد لهما في شارع مدينة الحسين الرياضية/عمان.

لاحظ أن هذا البند يؤدي الى التزام مؤسسات حكومية من خلال شركاتها باستئجار مكاتب دون عطاء أو استدراج عروض. كما أن البند لا يتطرق الى التكاليف أو أجره العقار وكونها منافسة.

٧. منح الأولوية في التشغيل في الشركة للضباط المتقاعدين الأردنيين بعد تأهيلهم وتدريبهم داخليا وخارجيا وفق احدث أساليب التدريب والتأهيل

المتعارف عليها دولياً وحسبما تقرره إدارة الشركة المنوي تأسيسها وبما يتفق واحتياجاتها الفعلية ويتمشى ومصالحها المختلفة.

٨. تلتزم شركة انجاز للتموين والتوزيع، ومؤسسة البرج المملوكة للسيد صالح شقيرات، والشركة العامة الأردنية للصوامع والتموين، بوقف كافة نشاطاته ونشاطات الشركات المملوكة له والمرتبطة بتجارة المواد الغذائية والتموينية للسلع الاستراتيجية والمواد الرئيسية والتي قرر مجلس ادارة الشركة الوطنية للأمن الغذائي والتموين التعامل بها، ويقتصر التداول والاتجار بها من خلال الشركة، وفي حال تعارض مصلحة الشركة الوطنية للأمن الغذائي والتموين ومصلحة أي من هذه الشركات فيتم تغليب مصلحة الشركة الوطنية للأمن الغذائي والتموين موضوع هذه الاتفاقية على مصلحة تلك الشركات.

أرجو الملاحظة أن الشركة من خلال هذه البنود تكون لها صفة الحكومة حيث تستخدم أجهزة غير مملوكة لها، بل مملوكة من قبل القطاعين العام والخاص، في تنفيذ ما قد يسميه البعض عطاءات حكومية، وذلك لأنها مسجلة كشركة خاصة لا تخضع لمراقبة ديوان المحاسبة والرقابة والتفتيش.

٦-٣ التزامات الشركاء

١. يتم توزيع الأرباح التي تحققها الشركة من جراء ممارستها لأنشطتها المختلفة على الشركاء كل بنسبة مساهمته في الشركة وفق أحكام قانون الشركات الأردني.

٢. يلتزم الشركاء بالمحافظة على سرية المعلومات المتبادلة بينهما ويتعهدوا بعدم إفشاء أي معلومات لأي طرف ثالث إلا بموافقة خطية مسبقة من الفريق الآخر.

لاحظ أن هذا الالتزام قد لا يتفق مع القوانين الناظمة لأعمال المؤسسات الحكومية والوزارات، وحيث أن أحد الشركاء هو وزارة و شركة مملوكة للحكومة، لا بد وأن لا تكون هنالك اتفاقات سرية، خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي أي الاقتصادي، وهو أحد أهداف الشركة وسبب إيجادها.

٣. يوافق الشركاء على الدخول في كافة العطاءات الحكومية والخاصة بتوريد المواد الغذائية والتموينية والاستهلاكية مهما كان نوعها من خلال الشركة الوطنية للأمن الغذائي والتموين موضوع هذه الاتفاقية.

لاحظ أن دخول الحكومة في عطاءات هي تعلنها يدخل في باب تضارب المصلحة ويمنح الشركة "الحكومية" هذه معاملة تفضيلية غير مباشرة، كما أنه يتعارض مع اتفاقية مشتريات الشركات الحكومية، وهي أحد الاتفاقيات التي تدخل تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، والتي تلتزم الحكومة بعدم مخالفتها.

٧- تحليل سلاسل العرض للحم الضان الحي المستورد، والأرز، والسكر

تبيين الجداول التالية سلاسل العرض لكل من لحم الضان الحي المستورد، والأرز والسكر. وللقيام بوضع تصور لسلسلة العرض لكل من هذه السلع، فلقد تم اعتماد الفرضيات التالية:

١. أرقام الشحن تعتمد أبعد البلدان التي يتم الاستيراد منها
٢. الأسعار العالمية مستقاة من المراجع التسعيرية العالمية، ومشار إليها في مراجع الجداول
٣. وضعت الدراسة هامش ربح على الاستيراد بالنسبة لتكاليف الجملة يصل الى ٥%، وهي النسبة التي أشار إليها تجار الجملة في اللقاءات معهم
٤. البيانات مستقاة من فواتير استيراد فعلية، ولكن الاسعار تتغير بسرعة وبين الفينة والأخرى
٥. في حال تعدد أنواع السلع تحت ذات البند، تم الرجوع الى نوع واحد من السلع وليس تحليل كل نوع من هذه السلعة
٦. في حال البيع بأكياس ذات وزن يفوق ١ كغم، تم قياس السعر على الوزن للحصول على رقم للكيلوغرام الواحد

وبناء عليه فإن سلاسل العرض الموجودة في هذا الجزء من الدراسة هي أسعار تقريبية. ومع ذلك، فإن الأسعار النهائية تبين تقارباً مع تسعير المؤسسة المدنية الذي يضع هامش سعري يقارب ٩%.

١-٧ سلسلة عرض لحم الضان الحي المستورد

يبين الجدول (٥) أدناه سلسلة عرض لحم الضان الحي المستورد من السودان.

الجدول (٥): سلسلة عرض لحم الضان الحي المستورد*

| التكلفة (دينار أردني) | البند |
|-----------------------|---|
| 49 | السعر (رأس غنم ٤٠ كغم) سوداني |
| 21* | شحن خارجي وعلف خلال فترة الشحن |
| 1 | خسارة شحن |
| 16.8 | تخليص ورسوم ميناء |
| 2.75 | علف في الأردن |
| 3.5 | عناية في المزارع لحين البيع |
| 94.05 | التكلفة الكلية/رأس |
| | |
| 40 | الوزن القائم |
| 22 | الوزن الصافي |
| 4.3 | التكلفة الكلية / كغم |
| 0.2 | هامش ربح (٥%) |
| 4.5 | السعر المحلي / كغم، شاملا الربح ومن الموزع/المستورد |
| ٥.٠٠ | السعر المحلي / كغم، للمستهلك (المؤسسة المدنية) |
| ٥.٥٠٠ | السعر المحلي / كغم، للمستهلك (جزار في عمان الغربية) |

* تم الحصول على البيانات من مصادر عالمية، ومن البيانات الجمركية لشركة حجازي وغوشه وشركة غرغور للشحن.

ويبين الجدول (٦) أسعار اللحوم الحية للمستهلك في أماكن بيع مختلفة ومن بينها المؤسسة المدنية الاستهلاكية، والأسواق التجارية ومحلات الجزارة.

جدول (٦) أسعار اللحوم بالمفرق للمستهلك*

| المنف | الكمفة | السعر (دفرنار) | المصدر |
|----------------------|--------|-------------------|-----------------|
| آروف اسفرالي ذبح دبي | ١ كغم | 5.750 | المؤسسة المدنية |
| آروف سوداني | ١ كغم | 5.000 | المؤسسة المدنية |
| آروف اسفرالي فخذ | ١ كغم | 6.250 | كارفور |
| آروف اسفرالي كرف | ١ كغم | 6.100 | كارفور |
| آروف اسفرالي فخذ | ١ كغم | 6.800 | سيفوي |
| آروف نيوزيلاندي | ١ كغم | 5.000 | سيفوي |
| آروف اسفرالي ذبح دبي | ١ كغم | 5.750 | لحام الحي |
| آروف اسفرالي | ١ كغم | 5.500 | لحام الحي |
| آروف سوداني | ١ كغم | 5.500 | لحام الحي |

* تم الحصول على هذا المسح للأسعار من قبل شركة الرؤية في ٢٠١٠/٣/٣

من الواضح من الجداول أن أسعار المؤسسة المدنية تضع هامش على السعر بالنسبة للحم الضان السوداني يصل الى ١١%، بينما تضع محلات الجزارة هوامش تصل الى ٢٢%، مما يؤكد على أهمية دور المؤسسة المدنية في تخفيض الأسعار. أيضا، يختلف الهامش بالنسبة للحوم الأخرى وأماكن شرائها.

٢-٧ سلسلة عرض الأرز

يبين الجدول (٧) أدناه سلسلة عرض الأرز الأمريكي

جدول (٧): سلسلة عرض الأرز الأمريكي

| النسبة المئوية | الكلفة للطن بالدينار | الكلفة بالدينار للكمية ٨٤٠ طن | البند |
|----------------|-------------------------|----------------------------------|--------------------------------|
| %٠.١٦ | ١.٦١ | ١٣٤٨.٩ | مصاريف+ اصدار+طوابع |
| %٠.٢٤ | ٢.٥٠ | ٢٠٩٩.١ | عمون/شحن بحري |
| %٠.٤٣ | ٤.٤٦ | ٣٧٥٠.٢ | عمون/اعطال حاويات |
| %٠.١٧ | ١.٧٠ | ١٤٣٠.٣ | الخدمات اللوجستية |
| %١.٥٩ | ١٦.٤١ | ١٣٧٨١.٣ | المقايضة |
| %٠.٥٣ | ٥.٤٣ | ٤٥٦١.٠ | تخليص (شركة النسر) |
| %٩.٧١ | ١٠٠.٠٠ | ٨٤٠٠٠.٠ | تعبئة وتغليف |
| %٠.٢٠ | ٢.٠٥ | ١٧٢٢.٠ | عتالة تحميل وتنزيل |
| %١٣.٠٣ | ١٣٤.١٦ | ١١٢٦٩٢.٧٥١ | المجموع |
| %١٣.٠٣ | ١٣٤.١٦ | | مصاريف الطن الواحد بالدينار |
| %١٠٠.٠٠ | ١٠٢٩.٥ | | سعر شراء الطن |
| %١١٣.٠٣ | ١١٦٣.٦٦ | | كلفة الطن بعد المصاريف |
| | ١.١٦ | | كلفة الكغم |

المصدر: اعتماد مستندي لدى البنك العربي أرز أمريكي ٢٠٠٩/٦٥٨٦ الكمية بالطن ٨٤٠

لاحظ أن أسعار الأرز بالمفرق تختلف حسب المنشأ كما هو مبين في جدول (٨) أدناه.

جدول (٨): أسعار الأرز بالمفرق*

| السوق | السعر بالدينار | الكمية بالكغم | السعر للكغم | الصنف |
|-----------------|----------------|---------------|-------------|---------------------|
| المؤسسة المدنية | 6.1 | ١٠ | ٠.٦١ | أرز الباسل مصري |
| المؤسسة المدنية | 4.75 | ٥ | ٠.٩٥ | أرز البننتين امريكي |
| المؤسسة المدنية | 9.5 | ١٠ | ٠.٩٥ | أرز تايجر امريكي |
| المؤسسة المدنية | 19 | ٢٠ | ٠.٩٥ | أرز دايموند امريكي |
| كارفور | 3.89 | ٥ | ٠.٧٨ | أرز الياسمين |
| كارفور | 26 | ٢٥ | ١.٠٤ | أرز تايجر امريكي |
| كارفور | 5.22 | ٥ | ١.٠٤ | أرز سنوايت استرالي |
| كارفور | 4.95 | ١٠ | ٠.٥٠ | أرز تاماري تايلندي |
| سيفوي | 5.3 | ٥ | ١.٠٦ | أرز سنوايت استرالي |
| سيفوي | 5.25 | ٥ | ١.٠٥ | أرز البننتين امريكي |
| بقالة الحي | 7.5 | ١٠ | ٠.٧٥ | أرز مصري |
| بقالة الحي | 8 | ١٠ | ٠.٨٠ | أرز تايلندي |

* تم الحصول على هذا المسح للأسعار من قبل شركة الرؤية في ٢٠١٠/٣/٣

من الملاحظ الفروق الكبيرة بين أسعار الأرز بانواعه المختلفة حسب مواقع البيع. وتتميز المؤسسة الاستهلاكية المدنية في أنها الأقل سعرا في جميع أنواع الأرز التي تبيعها. كما تكمن صعوبة كبيرة في تحديد الهوامش السعرية بدقة نتيجة لاختلاف أنواع الأرز ومصادر استيرادها وكمياتها وتواريخ شرائها مما يؤثر في مجموعه بسعر البيع والشحن.

٣-١٧ سلسلة عرض السكر

يبين الجدول (٩) أدناه سلسلة عرض السكر في الأردن.

جدول (٩): سلسلة عرض السكر

| المبلغ Amount | الكمية بالطن MT | معدل كلفة الطن Average/MT | سعر الشراء Price | الوصف |
|-------------------|--------------------|------------------------------|------------------------|------------------------|
| JOD 531750.000 | JOD 1000 | JOD 531.75 | USD 750.000 | قيمة المستندات |
| ٥٣١٧٥٠.٠٠٠ | ١٠٠٠ | ٥٣١.٧٥٠ | | المجموع ١ |
| ٢١٠٠.٠٠٠ | ١٠٠٠ | ٢.١٠٠٠ | | كلفة الوكيل |
| ٩٧٦.١٨٧ | ١٠٠٠ | ٠.٩٧٦٢ | | رسوم البنك |
| ١٠١٧.٢٣٣ | ١٠٠٠ | ٠.٩٧٦٢ | | تأمين بحري |
| ٢١٠٠.٠٠٠ | ١٠٠٠ | ٢.١٠٠٠ | | رسوم ميناء |
| ١٤٨٨٠.٠٠٠ | ١٠٠٠ | ١٤.٨٨٠ | | نقل (الميناء إلى عمان) |
| ٦٥٠.٠٠٠ | ١٠٠٠ | ٠.٦٥٠ | | تنزيل |
| ٦٠.٠٠٠ | ١٠٠٠ | ٠.٠٦٠ | | تخليص |
| ٢١٧٨٣.٤٠٩ | ١٠٠٠ | ٢١.٧٨٣ | | المجموع ٢ |
| ٥٥٥٢٣٨.٦٠٩ | ١٠٠٠ | ٥٥٥.٢٣٩ | 4.4% | إجمالي الكلفة |
| | | | | المصاريف |
| 26587.500 | 1000 | 26.588 | 5.0% | مصاريف بيع |
| 13293.750 | 1000 | 13.294 | 2.5% | مصاريف تمويلية |
| 21.270.000 | 1000 | 21.270 | 4.0% | مصاريف إدارية |
| 61151.250 | 1000 | 61.151 | 11.5% | إجمالي المصاريف |
| 616389.859 | 1000 | 616.390 | 15.9% | |

المصدر: شركة يوسف نادر وأولاده، نموذج كلفة كما في ٢٦-٤-٢٠١٠ كمية ١٠٠٠ طن سكر

أي أن كلفة الكيلو الواحد بأسعار الجملة تبلغ ٦٢ قرش تقريبا، وتختلف هذه التكاليف حسب أسعار الشراء والتي تتغير من تاريخ لآخر. ويبين الجدول (١٠) أسعار بيع السكر بالمفرق بمختلف أنواعه.

جدول (١٠): أسعار بيع السكر بالمفرق

| الصفة | الكمية (كغم) | السعر | السوق |
|------------|--------------|-------|-----------------|
| سكر | 10 | 9.5 | المؤسسة المدنية |
| سكر نادر | 10 | 6.65 | كارفور |
| سكر نادر | 25 | 15.5 | كارفور |
| سكر الأسرة | 10 | 6.99 | سيفوي |
| سكر نادر | 10 | 6.9 | سيفوي |
| سكر | 1 | 0.75 | بقالة الحي |

* تم الحصول على هذا المسح للأسعار من قبل شركة الرؤية في ٢٠١٠/٣/٣

من الواضح اختلاف الهامش في محلات المفرق وتدني أسعار المؤسسة المدنية بالنسبة لجميع هذه السلع، وقد يكون أحد الأسباب ارتفاع كلفة العقار في الأردن، وما يترتب عليه من ارتفاع تكاليف محلات البقالة والجزارة في المملكة وخاصة في عمان الغربية.

أيضاً، ادعى بعض صغار التجار وجود ممارسات "حرق السعر" من قبل بعض كبار التجار في حال قيام مستورد صغير باستيراد كميات من المنتج محاولاً دخول السوق والمنافسة، فيبيعون السلعة بأقل بكثير من سعر استيراده معتمدين على ملائمتهم المالية ومخزونهم الكبير، وعدم توفر ذلك للمنافس الجديد، مما يؤدي إلى عدم قدرته البيع في السوق بعد وصول الكميات إلى الميناء، وبالتالي يقصى الداخلين الجدد من السوق بسهولة، يساعدهم في ذلك عدم التدخل الحكومي لإثبات الضرر على المنافسة، وهي ممارسة تحصل كثيراً حسب أقوالهم في سوقي الأرز والسكر والمواد الأساسية بشكل عام. هذا ولقد نفا كبار التجار وجود مثل هذه الممارسات في السوق الأردني حيث أن السوق مفتوح للمنافسة حسب رأيهم، ونتيجة لوسطية الأردن الجغرافية في المنطقة يمكن لأي مستورد صغير أو كبير استيراد أي كميات، صغيرة أو كبيرة، وفوائض من الأسواق المجاورة وبسهولة.

كما يشار إلى احتمالية وجود اتفاقات ضمنية أحيانا بين بعض التجار في المواد الأساسية تحد من المنافسة وهي ممارسات، إذا حصلت فعلا، ممنوعة بشتى أنواعها سواء كانت ضمنية أو رسمية؛ خاصة وأن شروط إنجاح ما يسمى بالكارتل قد تكون موجودة فعلا في هذه الأسواق:⁹

١. أن تكون السلعة ضرورية (السكر والأرز مواد ضرورية في السلعة الغذائية الأردنية)، مما يعني أنها منخفضة المرونة السعرية، أي ان المستهلك لا يستجيب بتخفيض أو زيادة الكمية المستهلكة بنفس نسبة تغير السعر.

٢. أن يكون هناك مُنتج (مستورد في هذه الحالة) كبير يستطيع أن يعاقب المخالفين أو المنشقين عن سياسته أو سياسة مجموعته التسعيرية، وذلك من خلال تخفيض الأسعار بشكل يؤدي الى خسارة المخالف.

٣. أن يكون السوق محدد جغرافيا ويمكن مراقبته والتحكم فيه من قبل أعضاء الكارتل.

٤. ضعف أجهزة الرقابة على المنافسة

وجميع هذه الشروط قد تكون متوفرة في أسواق هذه السلع في الأردن.

كما تعتبر جميع هذه الممارسات المزعومة ضارة بالمنافسة، خاصة حينما تكون الشركات المستوردة مهيمنة حسب تعريف قانون المنافسة، ومخلة بالمواد ٥، ٦، و٨ من قانون المنافسة، غير أن من الواجب التحقيق فيها والتأكد من ثبوت وجودها من قبل الجهات المعنية ومن ثم معاقبة مرتكبيها لما تؤديه من ضرر بالاقتصاد الوطني سواء على مستوى الافراد كمستهلكين أو على مستوى التحكم

⁹ F. M.Scherer and David Ross, Industrial Market Structure and Performance, Third Edition, Houghton Mifflin Company, 1990.

الاحتكاري الذي يتم من خلالها وتقليل الكفاءة سواء في الانتاج أو الاستهلاك مما يضر بتنافسية الأردن.

٨. أثر الشركة الوطنية على المنافسة في الأردن:

عند الإعلان، خلال لقاء ترأسه رئيس الوزراء نادر الذهبي في دار رئاسة الوزراء، بحضور رئيس هيئة الأركان المشتركة الفريق أول الركن خالد جميل الصرايرة، ووزير الصناعة والتجارة المهندس عامر الحديدي عن تشكيل الشركة الوطنية للمرة الأولى في ١/١٠/٢٠٠٩، كان الهدف الرئيس من الشركة توفير المواد الغذائية للمواطنين بأسعار معقولة بعيدا عن أي احتكار أو تشوهات،^{١٠} إلا أن مجال المستوردات اتسع وأصبح يشمل مستوردات كالسكر والأرز. غير أن هذا التوسع لا يتعارض مع أهداف الشركة والتي من الممكن لها أن تتسع لتشمل جميع أنواع السلع.^{١١}

وقامت الشركة الوطنية للأمن الغذائي والتموين مباشرة بتزويد السوق بآلاف الأغنام السودانية لبيعها بأسعار مثيلاتها في السوق المحلية، ومن المتوقع أن تستورد الشركة من (٥٠٠٠) إلى (١٠٠٠٠) رأس من الأغنام شهرياً اعتباراً من شهر شباط.^{١٢} كما قامت الشركة فعلاً باستيراد ١٧٠٠٠ رأساً من الأغنام الحية للاضاحي في فترة العيد في ٢٠٠٩.

مع غياب ما يسمى بالتاريخ المؤسسي لعمل هذه الشركة ومنافستها مع باقي الشركات في المملكة وفي القطاعات المختلفة، نعتد كنقطة بداية واقعة استيراد الشركة (١٧٠٠٠) رأس غنم للاضاحي في ٢٠٠٩، حيث كان السعر المتوقع في السوق قبل اعلان الشركة نيتها لاستيراد الأضاحي من السودان ١٨٠ دينار لرأس الغنم الروسي، كان اللواء الفقيه قد أعلن أن الأسعار لن تتعدى ١٤٥ دينار، وهي

^{١٠} الغد، ٢/١٠/٢٠٠٩

^{١١} أنظر الملحق ١ لقراءة اهداف الشركة

^{١٢} مقابلة مع اللواء أحمد الفقيه، رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للأمن الغذائي والتموين.

نسبة تفوق كثيرا الـ ٥% كهامش ربحي التي تحدث عنها اللواء في مقابلة غرفة التجارة معه.^{١٣} وقبل وصول شحنة الأضاحي التي استوردتها الشركة الوطنية الى السوق هبط السعر إلى ١٤٠ دينار، ثم الى ١٣٨ دينار، ثم إلى ١٢٥ دينار، وهو السعر الذي باعت به الشركة^{١٤}، غير أن شركة حجازي وغوشة قامت بتخفيض الأسعار إلى ١١٥ دينار، أي مارست مضاربة سعرية مع الشركة الوطنية.

من الواضح هنا أن المنافسة كانت لصالح المستهلك الذي استفاد من انخفاض الأسعار. مع العلم بأن هذا الناتج عن عملية المنافسة يتفق تماما مع أدبيات المنافسة المتعارف عليها والتي تشير الى أن المنافسة تقود الى انخفاض الأسعار أو تحسُن الجودة، أو كليهما معا على المدى المتوسط والبعيد، بينما يؤدي الإحتكار بأي شكل من أشكاله الى ارتفاع الأسعار وتقليل الكميات المتوفرة في السوق وتدني الجودة على المدى البعيد. الأمر الذي يفسر مدى التقدير والإعجاب الذي لاقته الشركة نتيجة لهذه الصفقة على أنه انتصار ضد الاحتكار، ولكن الأمر الذي تناسته جميع الصحف تقريبا هو أن مديرية المنافسة بوزارة الصناعة والتجارة هي المسؤول عن تنظيم أمور المنافسة وليس الشركة الوطنية وأن دخولها للسوق هو لسد عجز تنظيمي، ليس إلا.

ومع ذلك فالواقعة لاتنتهي هنا، فلقد باعت الشركة ٤٠٠٠ رأس غنم للجيش العربي، بأسعار غير معلومة؟ وقد تكون تكاليف عملية البيع للجيش أقل من تكاليف البيع في السوق وهو أمر محتمل فقط في حين حققت الشركة أرباحا تفوق ما استثمرته في الصفقة، مما يدعونا للتساؤل عن إمكانية حدوث مثل هذا الأمر. لذا لا بد من التنويه الى بعض الملاحظات حول صفقة الأضاحي هذه لما لها من مدلولات تتعلق بالمنافسة وأثر الشركة الوطنية المتوقع في السوق:

^{١٣} المرجع
<http://www.ammannet.net/look/article.tpl?IdLanguage=18&IdPublication=3&NrArticle=35317&NrIssue=5&NrSection=1>
^{١٤} أوردت الوقائع هنا كما سردها اللواء أحمد الفقيه، رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للأمن الغذائي والتموين.

١. الجيش العربي مشتري كبير لذلك فإن كلفة عملية البيع لمؤسسة واحدة أقل من كلفة عمليات البيع لآلاف محلات الجزارة أو الأفراد في المملكة. أي أن ما يسمى Friction Cost سيكون أقل بالنسبة لعملية البيع للجيش العربي أو لأي مؤسسة كبيرة تشتري كميات ضخمة من البيع بالمفرق أو لعدة مشتريين حيث يتم التفاوض مع مؤسسة واحدة بدلاً من العديد من المؤسسات وتصدر الفواتير ويتم التحصيل والمتابعة مع جهة واحدة فقط.

٢. هل كان باستطاعة المنافس أن يقوم بالبيع للجيش تحت ذات الظروف؟ أشار وزير الصناعة والتجارة إلى أن الشركة كانت قد استوردت هذه الكمية في الأساس للجيش العربي وأن العملية لم تكن عملية بيع فائض من السوق.^{١٥} وعلى الرغم من ذلك، فإن عملية شراء الجيش من شركة خاصة في القطاع الخاص ما كان لها في الوضع الطبيعي أن تتم دون عملية طرح عطاء أو من خلال عملية تنافسية، ومن خلال الإعلان في الجرائد، الأمر الذي يستلزم وقتاً أكبر من الوقت الذي تمت فيه صفقة نقل الملكية للأضاحي من الشركة إلى الجيش. وفي حال عدم احتياج الشركة الوطنية لمثل هذه الفترة فإن تحيزاً لصالحها يكون قد تم، حتى لو أن العملية تمت من خلال بيع مباشر بذات أسعار السوق، ومن خلال عدم وجود فترة الإعلان، فقد حصلت الشركة على ميزة تفضيلية أدت إلى تشويه المنافسة في عملية الشراء.

٣. يتم الفحص في مختبرات الجيش بدلاً من الهيئات المدنية، ومع العلم بأن الرسوم قد تكون حُصّلت من قبل الجيش العربي، غير أن إمكانية تخفيض الرسوم أو عدم وجودها وأن يكون هناك معاملة تفضيلية لصالح مؤسسة يملك غالبية حصصها الجيش هي أمكانية واردة، وإن تحقق ذلك فهناك كلفة أقل على المستورد تساعد في تحقيق ما يسمى بالدعم التقاطعي

^{١٥} مقابلة وزير الصناعة والتجارة في ٢٨/٢/٢٠١٠.

Cross Subsidy، أي انه يستطيع أن يستخدم الميزات التفضيلية التي يحصل عليها من مشتري كبير في دعم أسعاره للمواد التي ينافس بها في مجالات أخرى، وهي ممارسة غير مسموح بها في حال كون الشركة مؤسسة مهيمنة، تستطيع أن تؤثر في سعر السوق، حسب تعريف ومواد قانون المنافسة ٣٣ لسنة ٢٠٠٤.

٤. تتلقى الشركة الوطنية المساندة الفنية من وزارة الصناعة والتجارة حسب الإتفاقية بينهما، ودون مقابل، ويعتبر هذا من أنواع الدعم النوعي الذي قد لا يتحقق لغير الشركاء في الشركة الوطني، وبالتالي فإن هناك إخلال واضح بالمنافسة وإضعاف لها في السوق.

٥. حسب أسعار اللحوم الحية كان سعر رأس الغنم الضان الحي المستورد من السودان يصل الى ٩٤ دينار، بأعلى تقدير، شاملا الشحن وغيره من الرسوم التي نتناولها بالتفصيل في هذا الجزء من الدراسة، كلفة هذا الاستيراد تصل الى ١٥٩٨٠٠٠ دينار، أي أكثر من رأس مال الشركة المدفوع ب ١ مليون دينار تقريبا.

٦. كيف استطاعت الشركة الوطنية للأمن الغذائي الحصول على المبلغ المطلوب مع العلم بأن البنوك لا تمنح التسهيلات التجارية وتتطلب ضمانات أكبر بكثير من نسبة الاعتماد البنكي من التجار؟ من المرجح أن الشركة حصلت على هذا الاعتماد نتيجة استخدامها لمبلغ ١٥ مليون دينار في حساب وزارة الصناعة والتجارة كما هو منصوص عليه في اتفقيتهما، وهنا تم دعم الشركة من قبل الحكومة وبشكل مباشر، وهو أمر إذا صح فهو مخالف لتصريحات مسؤولي الشركة والحكومة، ومخل بشروط المنافسة العادلة.

٧. أيضا، أعلنت الشركة أنها اشترت باخرة تتسع لـ ١٥ ألف رأس من الأغنام بقيمة مليون دولار. وأبرمت الشركة العقود النهائية على شراء ١٥٠ ألف رأس من الأغنام حتى نهاية العام الحالي من السودان. وتعاقدت الشركة على استيراد ٢٠ طنا أسبوعيا من اللحم السوداني المبرد عبر النقل الجوي المبرد. ووافقت الحكومة السودانية على تأجير الشركة نحو ١.٢ مليون دونم لزراعة السكر في منطقة الجزيرة بالسودان.^{١٦} وأعلن وزير الزراعة المهندس سعيد المصري إن الشركة الوطنية للأمن الغذائي تعاقدت مع شركة البشائر المتواجدة في السودان لاستيراد ١٠٠ ألف رأس من الخراف الحية، وأن إرساليات الخراف ستصل تباعا إلى المملكة اعتبارا من شهر فبراير ٢٠١٠ وحتى نهاية شهر أكتوبر المقبل.^{١٧} لكل هذه اتفاقيات تحتاج الى موارد مالية وفنية تفوق موارد الشركة ورأسمالها ولا تستطيع تحملها إلا من خلال حساب وزارة الصناعة والتجارة والبنود المنوه بها في الاتفاقية بين الشركة ووزارة الصناعة والتجارة، مما يدل على دعم الحكومة للشركة، وهو دعم لا يتحقق للقطاع الخاص.

٨. أما بالنسبة للبيع وهامش الربح، فحسب تصريح رئيس مجلس إدارة الشركة يعتمد هامش ربحي على الصفقة للشركة مقداره ٥% فقط لكل عملية بيع، وهو هامش كبير إذا ما قيس بالنسبة لرأس المال المكتتب، حيث أنه يقاس على الصفقة الواحدة والتي تفوق حجم رأس المال، فمن الواضح من الجدول (١١) أدناه، أنه في حالة بيع الشركة للمؤسسة العسكرية رؤوس الاغنام الحية بذات السعر الذي باعت به للقطاع الخاص فإن هامش الربح على الصفقة يصبح ٣٣%، وحتى في حالة تبرع الشركة للجيش العربي برؤوس الاغنام فإن هامش ربحها على الصفقة يصل إلى ١.٧%.

^{١٦} الغد، ٢٠١٠/٢/٢٨

^{١٧} الغد، ٢٠١٠/٢/١٣

٩. غير أن ربح الشركة مقسوماً على استثمارها (راس المال المكتتب)، أي العائد على الاستثمار، يصبح أكثر من ذلك بكثير، ففي الحالة الأولى (البيع للجميع بالتساوي) يصبح العائد على الاستثمار ٨٥%، وفي الحالة الثانية يكون العائد على الاستثمار ٤.٣%، وكلاهما معدلات أرباح مرتفعة في ظل الوضع الاقتصادي الذي تمر به المملكة، بينما يكون رقم الحالة الثانية أقرب إلى تصريح رئيس مجلس إدارة الشركة وهو ٥%.

الجدول (١١): حساب الهوامش السعرية والعائد على الاستثمار

| البند | الوحدات |
|--|---------|
| الكمية المستوردة (عدد رؤوس) | ١٧٠٠٠ |
| كلفة الرأس (دينار أردني) | ٩٤ |
| كلفة المستورد | ١٥٩٨٠٠٠ |
| الكمية المباعة للقطاع الخاص | ١٣٠٠٠ |
| قيمة المباع للقطاع الخاص: الكمية * (١١٥ دينار) | ١٦٢٥٠٠٠ |
| الكمية المباعة للجيش (عدد رؤوس) | ٤٠٠٠ |
| قيمة المباع للجيش بسعر (١٢٥ دينار للرأس) | ٥٠٠٠٠٠ |
| ١. هامش الربح على الصفقة في حال تساوي أسعار البيع للجيش والقطاع الخاص (قيمة البيع مقسومة على قيمة المستورد) | ٣٣% |
| ٢. هامش الربح على الصفقة في حال كون البيع للجيش دون مقابل، أي بيع ٤٠٠٠ رأس للجيش دون مقابل والباقي للقطاع الخاص بسعر ١٢٥ دينار للرأس | ١.٧% |
| العائد على رأس المال المكتتب (٦٢٢٥٠٠) من ١ | ٨٥% |
| العائد على رأس المال المكتتب من ٢ | ٤.٣% |

١٠. إذا لا يزال هنالك، ومع وجود الشركة الوطنية، مغالاة في الهامش بين سعر البيع وكلفة الاستيراد في حال عدم وجود معاملة تفضيلية، مما يشير أيضا الى امكانية تحكم الشركة في الأسعار إذا ما خرجت المنافسة (شركة حجازي) وغوشة من السوق الأردني. وهو أمر ممكن لأن مبيعات شركة حجازي وغوشة لا تتجاوز ٥% من حجم مبيعات الشركة الكلية في العالم، ولن يكون صعبا عليها تحمل خسارة السوق الأردني، فتصبح بذلك الشركة الوطنية المستورد الوحيد للحوم.

١١. إذا استمر توفير الدعم للشركة فإنها تستطيع مع الزمن، وفي ظل منافسة غير عادلة (بسبب الدعم الحكومي)، أن تُخرج المستوردين الآخرين من السوق وفي هذه الحالة ينتج ما يسمى (إفتراس) للمنافسة، فتكون المنفعة المتحققة للمستهلك قصيرة الأمد من جراء إيجاد هذه الشركة لأنها ستصبح المنتج الوحيد أو المستورد الوحيد للسلع الأساسية وبهذا تصبح محتكرا قانونيا، أي محتكر بسبب السياسات الحكومية التي أوجدتها، ويتحقق ضرر أكبر من إيجادها على المستهلك في المدى البعيد من تلك الإستفادة المتحققة على المدى القصير.

٩. شركة حجازي وغوشة وصفة الاحتكار الطبيعي

يُعرّف "الاحتكار الطبيعي" على أنه الحالة التي تصل فيها الشركات إلى مرحلة احتكار السوق بشكل طبيعي، أي عندما تكون الأرباح تصاعديّة مع الإنتاج والبيع وتستمر في ذلك لفترات طويلة وعلى نطاق إنتاجي كبير—توفر اقتصاديات الكم. فكلما ازداد الإنتاج تنخفض معه الكلفة ولا ترتفع، وذلك لأن الاستثمارات الأولية الأساسية عادة ما تكون ضخمة جداً. حيث تستطيع الشركة في هذه الحالة إنتاج كميات كبيرة وبشكل مستمر تغطي معه كامل السوق، وكلما ازداد إنتاجها انخفضت تكاليفها مما يمنع غيرها من دخول السوق، كما لا تستطيع أي شركة

الدخول إلى هذا السوق لأنها ستكون مضطرة إلى ضخ استثمارات ضخمة. وتوجد عادة هذه الحالة من الاحتكار الطبيعي في أسواق توزيع المياه، إنتاج وتوزيع الكهرباء، شركات النقل عبر سكك الحديد لأن هذه الاسواق تحتاج الى أن تستثمر الشركة التي تنتوي دخول السوق الكثير في البنية التحتية (سكك الحديد، إمدادات وخطوط الكهرباء، إلخ...).

أما بالنسبة لشركة حجازي وغوشة، التي تستورد جميع انواع اللحوم الحية والمبردة من الأغنام والبقر والأسماك، وتمارس هذا النشاط منذ ٤٠ عام حيث بدأت الاستيراد في الثمانينات ودخلت في عطاءات وزارة التموين وتعتبر مستوردا من دون منازع للمواشي الحية، ويبلغ حجم نشاط هذه الشركة في الأردن ٥% فقط من نشاط الشركة الكلي^{١٨}، فإنها تعتبر محتكر طبيعي بالنسبة لاستيراد اللحوم الحية، لأنه أصبح من الصعب منافستها حيث أنها تمتلك البواخر المعدة لشحن اللحوم الطازجة، ولديها منطقة حرة في القويرة ومزارع اخرى حيث يتم تسمين الحيوانات إلى حين بيعها.

وحسب دراسة مديرية المنافسة حول سوق اللحوم، تعتبر المملكة مستورد صافي لكافة أصناف اللحوم الحمراء والمواشي، حيث أن الإنتاج المحلي يغطي فقط (٢٣.٨%) من مجمل الاستهلاك، ويتم تغطية بقية الاحتياجات الوطنية عن طريق الاستيراد من الخارج.^{١٩} وتشير الدراسة الى نقاط هامة وتحليل نقتبسه هنا كما ورد في دراسة المديرية:

١. إن وزارة الزراعة هي الجهة المسؤولة عن إصدار رخص استيراد الحيوانات الحية (المواشي) واللحوم، حيث يتطلب منح هذه الرخص تحقيق شروط خاصة تتعلق بصحة الحيوانات المستوردة وذلك بهدف الحفاظ على الثروة الحيوانية في المملكة.

^{١٨} مقابلة مع السيد عصام حجازي، مدير شركة حجازي وغوشة
^{١٩} المصدر: التقرير السنوي لمديرية الإنتاج الحيواني/ وزارة الزراعة لعام ٢٠٠٧

٢. تلتزم وزارة الزراعة بالتعليمات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية/ مكتب الأوبئة الدولي بخصوص الدول التي يسمح بالاستيراد منها.

٣. لا يسمح للبواخر الناقلة للمواشي الحية للأردن التوقف إلا في موانئ الدول التي يسمح بالاستيراد منها، وعليه فإن الواقع العملي يفرض على المستوردين شحن المواشي مباشرة من بلد المنشأ إلى ميناء العقبة.

٤. نظراً لأن الدول التي يسمح بالاستيراد منها بعيدة، فإن تكاليف الاستيراد (خاصة تكاليف الشحن) مرتفعة جداً.

وبناءً عليه، أصبحت عملية الاستيراد وفقاً لشروط وزارة الزراعة الواردة أعلاه تتطلب ملاءة مالية كبيرة، الأمر الذي أدى إلى خروج المستوردين الآخرين من السوق، كما أدى إلى وجود شركة وحيدة قادرة على استيراد المواشي وتتمتع بوضعية احتكار طبيعي (Natural Monopoly) وهي شركة حجازي وغوشة، وذلك للأسباب التالية:

١. تتمتع شركة حجازي وغوشة بقدرة عالية على التكيف مع قرارات وزارة الزراعة وذلك نظراً للملاءة المالية الكبيرة لهذه الشركة وامتلاكها للبواخر المتخصصة بنقل المواشي، بالإضافة إلى امتلاكها مزارع لتربية المواشي في استراليا.

٢. يتطلب الاستيراد وفقاً للشروط أعلاه التعاقد على كميات كبيرة (حمولة باخرة كاملة) وتوجيهها إلى السوق الأردني، الأمر الذي خلق تخوف لدى المستوردين من أن هذه الكميات قد تفوق حاجة السوق وتحتاج إلى فترة طويلة لتسويقها، مما قد يؤدي إلى تحملهم لتكاليف إضافية تتمثل في نفقات الاقتناء (الأعلاف والأدوية... الخ) لهذه المواشي، بينما تمتلك شركة حجازي وغوشة وضع مهيمن في منطقة الشرق الأوسط ولديها قدرة على

إعادة تصدير مستورداتها إلى العديد من الأسواق مثل السعودية والكويت وليبيا ومصر مما يمنحها القدرة على توزيع الكميات الكبيرة المستوردة بسهولة ويسر.

٣. إن السبب في إحجام المستوردين عن التعاقد لشراء المواشي يعود أيضاً إلى احتمالية قيام وزارة الزراعة بإصدار قرار يمنع الاستيراد من الدولة التي يتم التعاقد فيها، مما يعرض المستورد إلى تحمل غرامات كبيرة نظراً لعدم قدرته على الوفاء بشروط عقد الشراء.

وكان من بين تنسيبات الدراسة "دراسة إمكانية قيام الحكومة (المؤسسة الاستهلاكية المدنية) باستيراد المواشي الحية واللحوم المجمدة والمبردة، وذلك لإدخال ضغوط تنافسية على السوق". أي ان التوصية كانت حول الاستيراد مباشرة من خلال المؤسسة المدنية وليس من خلال إيجاد شركة كالشركة الوطنية.

أيضاً، من الواضح من الدراسة أن شروط وزارة الزراعة كانت هي السبب في خلق المحتكر الطبيعي ولو أن التنسيق تم بين وزارات الحكومة المختلفة لتم إضعاف هذه الشروط بحيث لا ينتج عنها محتكر طبيعي ولتمكنت شركات من القطاع الخاص أن يدخلوا السوق وأن ينافسوا دون الحاجة الى إيجاد الشركة الوطنية، وما قد يترتب عن وجودها من تشوهات في السوق.

الذي نتج عن قيام الحكومة بتجاهل هذه الدراسة هو أن السوق للحوم الحية المستوردة أصبح يهيمن عليه شركتين ثنائيتي الاحتكار الطبيعي، أي لا يستطيع أحد دخول السوق ومناقستهما، وهو حل أضعف بكثير من الحل الذي كان من الممكن له إنهاء وضع الاحتكار الطبيعي وخلق منافسة في السوق.

١٠. الشركة الوطنية للأمن الغذائي والرجوع عن التخاصية

يشير التوجه الى انشاء الشركات التي تعود الملكية فيها أو في جزء منها الى الحكومة الى الرجوع عن نهج التخاصية الذي بدأه الأردن منذ ١٩٩٥، وعودة واضحة عن برامج الاصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة التي اتفق عليها الأردن مع الدول والمؤسسات المانحة وتحت إشراف صندوق النقد والبنك الدولي، وهو وبدأ مفكره ومحليه في الكتابة عنه منذ الثمانينات، كوسيلة لتقليص حجم مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص ورفع وتيرة الكفاءة الانتاجية في الاقتصاد الكلي.

فبعد عمليات تخصيص كبيرة مثل تخصيص شركات الاتصالات والفوسفات والبوتاس والتي تم بعضها ضمن خطة محددة واطار اصلاحي باتفاق مع المنظمات العالمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومن خلال حوار وطني، وفي ظل تواجد برلمانات قوية وناقدة للجهاز التنفيذي، نجد أن الأردن بدأ في العودة من هذا التوجه من خلال ايجاد شركات مؤسسة من قبل دوائر وجهات حكومية بالشراكة مع القطاع الخ.

كما أن مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص هو مبدأ مقبول فقط في حالات الاستثمار في مشاريع البنية التحتية التي يحتاج الاستثمار فيها الى دعم من قبل الحكومة لجعلها مربحة للقطاع الخاص ولتحاشي إرهاب المواطنين بما يتطلبه عائد الاستثمار للقطاع الخاص من هوامش سعرية مرتفعة تجعل كلفة هذه المشاريع وما يترتب عليه من اسعار مرتفعة لما تقدمه من خدمات يفوق طاقة غالبية المواطنين وخاصة من ذوي الدخل المتدنية أو الفقراء. لذا، فإن من سوء الفهم لهذا المبدأ الاقتصادي تطبيق مبدأ هذه الشراكة في مجال استيراد السلع الاساسية، حيث لا توجد قيم مضافة (تصنيع مثلاً)، ولا تقع أنشطة هذه الشركات في باب الخدمات العامة.

أيضا تتميز برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في أنها تعتبر استثمار من الحكومة في حاضر ومستقبل الأمة يعود إليها مردوده على شكل ازدياد في ما تجنيه من ضرائب، دون الحاجة الى رفع معدلاتها وذلك من خلال ارتفاع في مستويات دخل مواطنيها وتحسن انماطهم الاستهلاكية. فعلى سبيل المثال، إن تحسين الشوارع أو ايجاد شوارع ووسائل نقل عامة وجديدة. أما أن تستخدم مثل هذه الافكار من أجل جني الرباح للحكومة فهو ليس مخالفة واضحة وحسب لمبدأ التخاصية ومن ضمنه الشراكة بين القطاع الخاص والعام بل هو عودة عن مبدأ هام، وهو فصل الإمارة عن التجارة، وهو أحد أهم مرتكزات الاصلاح الاقتصادي الأردني، وتوجه مخالف لمبدأ ان الحكومة تحصل على دخلها من الضرائب وبعض الرسوم التي تكون مقابل خدمات محددة وليس رسوم دون مقابل، وطبعاً لا يمكن لأي حكومة أن تدخل في التجارة وتزاحم التجار في أعمالها لأنها لا بد لها وأن تتحيز ولو بشكل غير مباشر الى جانب المؤسسات التي تشارك فيها مما يخلق التشوهات في السوق ويؤدي الى تراجع النشاط الاقتصادي الكلي، وهو مبدأ أصر عليه العالم العربي ابن خلدون قبل أكثر من خمسة قرون في الفصل الرابعين من كتاب المقدمة، وليس مبدأ جديد.

١١. قانون المنافسة والالتزامات الدولية

يحكم عمل المنافسة بين الشركات قانون المنافسة رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٤ وقانون الشركات وجملة القوانين الأردنية المتعلقة بالأنشطة التجارية والتزامات الأردن لمنظمة التجارة العالمية التي انضم الأردن إليها كعضو كامل في ١١ نيسان ٢٠٠٠ والالتزامات الدولية المتعلقة بالمنافسة في اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية التي تم توقيعها عام ١٩٩٧؛ ولقد تم مناقشة نص مسودة قانون المنافسة وعرضها على دائرة المنافسة في الاتحاد الأوروبي للحصول على موافقة الأخير على النص حسب التزامات الاردن في اتفاقية الشراكة.

كما نتج عن التزامات الأردن لمنظمة التجارة العالمية تحرير الأسواق وإصدار قانون المنافسة. حيث تمنع منظمة التجارة العالمية أي ممارسات احتكارية من قبل الحكومات، كما تمنع إجراءات الدعم للواردات مثلها في ذلك مثل الصادرات، وتسمح فقط بهذه الممارسات في حالات ولفترات إضطرارية ومحددة، يبلغ فيها الدول الأعضاء المنظمة بنيتهم ويحصلون على موافقة المنظمة على أن يكون لإجراءات الدعم صيغة الآنية وليس الديمومة.

أيضا تمنع اتفاقية المشتريات الحكومية التحيز من قبل الحكومة لصالح شركاتها في العطاءات الحكومية أو المعاملات التفضيلية، ولا يسمح بأي استثناءات عادة إلا في حالات خاصة ولفترات قصيرة.

يعتبر قانون المنافسة أحد أهم متطلبات التنمية في الاردن، وعلى الرغم من ذلك، فمذ صدوره كقانون المنافسة المؤقت رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٢ وحتى صدوره كقانون المنافسة رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٤، لم يلق هذا القانون ولا القائمون على تنفيذه الدعم الملائم ليكون المرجع الاول في قضايا المنافسة ومنع الاحتكار، بينما تولد الهيئات التنظيمية الواحدة تلو الأخرى، في بلد يعاني من وطأة الإنفاق الحكومي المتزايد، والدين العام والعبء الضريبي المتسارعين نتيجة تضخم أنواع الإنفاق.

ففي الاردن هيئات تنظيمية مختلفة وفي كل قطاع يتم تحريره تتسارع الجهات الرسمية الى إيجاد هيئات تنظيمية جديدة بموازنات كبيرة، غير مبررة في ظل وجود قانون المنافسة، بينما تظل الموارد المخصصة سنويا محدودة جدا لمديرية المنافسة، الجهة القائمة على تنفيذ هذا القانون، مما يؤدي الى محدودية قدرتها على مواجهة أي ممارسات احتكارية تؤدي عادة الى رفع الاسعار وتقليل الكميات المعروضة في السوق المحلي.

١٢. مخالفات محتملة من قبل الشركة لقانون المنافسة

في حال شراء الشركة الوطنية لباخرة، وبما أنها أصبحت مؤسسة مهيمنة حسب

المادة ٢
الوضع المهيمن: الوضع الذي تكون فيه المؤسسة قادرة على التحكم والتأثير في نشاط السوق .

قانون المنافسة (المادة ٢) فقد تكون عرضة للمساءلة حسب المادة ٦ ب من القانون والتي تمنع المؤسسة ذات الوضع المهيمن

(الشركة الوطنية في هذه الحالة) حيث أنها استطاعت التأثير على الأسعار) من اتخاذ إجراءات من شأنها إقصاء الآخرين من الدخول الى السوق وبما أن أنها تحقق سيطرة عامودية على وسائل

المادة ٦
يحظر على أي مؤسسة لها وضع مهيمن في السوق أو في جزء هام منه اساءة استغلال هذا الوضع للاخلال بالمنافسة أو الحد منها أو منعها بما في ذلك ما يلي :
أ . تحديد أو فرض اسعار أو شروط اعادة بيع السلع أو الخدمات .
ب. التصرف أو السلوك المؤدي الى عرقلة دخول مؤسسات أخرى الى السوق أو اقصائها منه أو تعريضها لخسائر جسيمة بما في ذلك البيع بالخسارة .

الانتاج بالنسبة لاستيراد اللحوم الحية من خلال شراء الباخرة مما قد يعيق دخول المنافسين لها، قد تكون قد خالفت قانون المنافسة صراحة.

١. أيضاً، بما ان اسعار المواد الأساسية ليست محددة بأحكام أو قرارات

المادة ٤
اسعار السلع والخدمات :
تحدد اسعار السلع والخدمات وفقا لقواعد السوق ومبادئ المنافسة الحرة باستثناء ما يلي :
أ . اسعار المواد الاساسية والخدمات التي يتم تحديدها وفقا لاحكام قانون الصناعة والتجارة أو أي قانون اخر.
ب. الاسعار التي تحدد بقرار من مجلس الوزراء وبمقتضى اجراءات مؤقتة لمواجهة ظروف استثنائية أو حالة طارئة أو كارثة طبيعية على ان يعاد النظر في هذه الاجراءات خلال مدة لا تزيد على ستة اشهر من بدء تطبيقها

مجلس الوزراء أو وزارة الصناعة والتجارة، وبما أن قواعد السوق زمبادئ المنافسة الحرة غير متحققة لأن المنافسة غير حرة بل مدعّمة من قبل الحكومة

فإن عمل الشركة قد يكون مخالفا للمادة ٤ من قانون المنافسة.

المادة ٥
الممارسات المخلة بالمنافسة :
أ . يحظر، تحت طائلة المسؤولية، أي ممارسات أو تحالفات أو اتفاقيات، صريحة أو ضمنية، تشكل اخلالا بالمنافسة أو الحد منها أو منعها

٢. كما يعتبر دخول الحكومة باتفاقية مع الشركة الوطنية، التي هي شريك فيها، مخالفة ممكنة للمادة ٥ أ من قانون

المنافسة التي تمنع التحالفات او الاتفاقات الصريحة أو الضمنية التي تمثل إخلال بالمنافسة، وحيث أن الشركة تتلقى الدعم الحكومي الذي لا تتلقاه شركات أخرى، فإن الاتفاق بينها وبين الحكومة قد يعتبر مخالفة لهذه المادة.

٣. أيضاً، قد تكون هناك مخالفة للمادة ٨-أ-٢ التي تحظر على منتج أو مستورد الحصول على شروط خاصة بشكل يؤدي الى إعطائه ميزة في

المنافسة، وفي حالة بيع الشركة اللحوم للجيش العربي بأقل من سعر التكلفة المادة ٨-ب-١. وهي مخالفة ممكنة مثلها مثل غيرها تحتاج إلى البيان والتحقق منها من قبل الجهات المختصة،

المادة ٨
الممارسات المخلة بنزاهة المعاملات التجارية :
أ . يحظر على كل منتج او مستورد او تاجر جملة او مقدم خدمة ما يلي :
٢ . ان يفرض على طرف اخر او يحصل منه على اسعار او شروط بيع او شراء خاصة غير مبررة بشكل يؤدي الى اعطائه ميزة في المنافسة او الى الحاق الضرر به.
ب . ١ . يحظر على أي مؤسسة اعادة بيع منتج على حالته بسعر أقل من سعر شرائه الحقيقي مضافا اليه الضرائب والرسوم المفروضة على المنتج ومصاريف النقل، ان وجدت، اذا كان الهدف من ذلك الاخلال بالمنافسة

وفي حال التغاضي عن التحقيق فيها، ولو لمجرد وجود شكوك حول وقوعها تعتبر في باب المحاباة لمؤسسة على حساب غيرها مما يؤدي أيضا إلى الإقلال من مصداقية الجهات الحكم في أمور المنافسة.

١٣. الخيارات المقترحة والتوصيات

نستعرض أولاً الخيارات المطروحة والتي اقترح بعضها من قبل أصحاب العلاقة، ومن ثم ننتقل الى توصيات الدراسة والتي قد لا تتفق مع بعض الاقتراحات، غير انها مبنية على ما توصلت اليه الدراسة.

١-١٣ الخيارات المقترحة

تمت صياغة الخيارات التالية بناء على التحاليل الواردة في الدراسة والمقابلات التي عقدت مع أصحاب العلاقة:

١. تفعيل قانون المنافسة بشكل فعال لكي يتم التحقيق في اي ممارسات احتكارية مزعومة من قبل المستوردين للمواد الرئيسية من شركات القطاع الخاص ومن ضمنها الشركة الوطنية. ويعتبر هذا التحقيق بهدف معاقبة المحتكرين والمخيلين بقواعد المنافسة سواء في تحالفات رسمية أو ضمنية هو المسار الصحيح عملاً بأن الخطأ لا يتم معالجته بخطأ. فإيجاد الشركة لإنهاء الاحتكارات لو تم من قبل القطاع الخاص ودون ميزات حكومية، كان سيؤدي الى مزيد من المنافسة، غير أن دخول المنافسة لا يلغي الواجب والمسؤولية الحكومية بمراقبة أمور المنافسة بشكل فعال ومعاقبة الممارسات المخلة بالمنافسة.

٢. بيع حصص المؤسسين الحكوميين في الشركة للشركاء او القطاع الخاص وإلغاء اتفاقية التعاون بينها وبين الحكومة بحيث تفقد أي امتيازات إضافية مباشرة أو غير مباشرة دون تغيير أهداف الشركة. مع العلم بأن قانون الشركات يمنع الشركات المنافسة لها من الوجود على مجلس إدارتها أو التشبيك معه، كما ان قانون المنافسة يمنع التركيز الحاصل في حال محاولة

المنافسين شرائها. لا شك بأن الحكومة تستطيع أن تستفيد من الدخل المتحقق لها نتيجة خصخصة الشركة.

٣. إلغاء الشركة كلياً: ^{٢٠} من المتوقع أن المنافع المتحققة من إنشاء الشركة أن تكون قصيرة الأمد، وأن مخالفات للالتزامات الدولية، ومبدأ التخاصية، ومبادئ المنافسة قد تكون حصلت نتيجة إنشاء الشركة. ولكن إلغاء الشركة دون وضع الحلول للممارسات الاحتكارية المزعومة سيكون منقوصاً ومخالفاً للرأي العام الذي ابدى التأييد لوجود الشركة نتيجة انخفاض الأسعار، وهي على كل حملة تأييد مؤقتة قد تنقلب حين تصبح الشركة مثلها مثل غيرها، خاصة وأنها شركة ربحية.

٤. تحويل الشركة الى شركة غير ربحية تعمل فقط في حالة الأزمات، غير أن هذا الخيار قد لا يلقى التأييد المطلوب من شركاء الشركة من القطاع الخاص وهدفهم ربحي، كما انه يخالف أهداف الشركة الربحية، وتصبح حسب تعديلات قانون الشركات الجديدة التي لا تسمح بالشركات غير الربحية، جمعية غير ربحية. كما أنها ستصبح بذلك جمعية حكومية غير ربحية وتصبح بديل شبه تام لوزارة التموين، ويكون الاردن بذلك خالف صراحة التزاماته الدولية وبرامج الاصلاح الاقتصادي.

٥. أن تركز الشركة على سلع محدودة جداً ليكون لها أكبر الأثر وأن تستورد فقط في حال الأزمات، لكي لا تتنافس القطاع الخاص، وأن تعمل بأسس شفافه واجراءات سلمية وتنافسية، وأن تبرز الفواتير، ونسب الربح لكي لا تكون منافس لقطاع الخاص ولبيان السعر التأشيرى.^{٢١} وهو اقتراح قد لا يحقق للشركة الارباح المرجوة خاصة وأنها تدار على اسس ربحية وبها شركاء من القطاع الخاص.

^{٢٠} اقترح هذا الخيار كل من الدكتور جواد العناني والدكتور محمد الحلايقة في مقابلات الباحث معهما.
^{٢١} صدر هذا الاقتراح عن الدكتور محمد عبيدات، رئيس جمعية حماية المستهلك في مقابلة الباحث معه.

٦. تحويل الشركة الى شركة مساهمة عامة:^{٢٢} على الرغم من الأثر المتوقع لهذا الخيار على الشركة الوطنية وهو أن تصبح جميع معاملاتها شفافة مثلها في ذلك مثل الشركات المساهمة العامة الأخرى، غير أن من المتوقع أن لا يلقى هذا القرار ترحيباً من قبل المساهمين في الشركة، على الرغم من ابداء ارتياح مبدئي له أو عدم اعتراض من قبل وزير الصناعة والتجارة حين تم التباحث فيه كخيار قائم في المقابلة معه.

١٢-٢ التوصيات:

من الواضح أن أي مكاسب على المدى القصير لإيجاد الشركة الوطنية قد تكون على حساب مخاسر أكبر على المدى المتوسط والبعيد، خاصة وأن النفع الاقتصادي الكلي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الجهات ومن بينهم المستهلكين والمنتجين والتجار. ولتفادي الاحتكار والممارسات الضارة بالمنافسة يجب أن يتم تفعيل تطبيق قانون المنافسة بشكل مناسب وفعال.

هذه التوصيات ليست خيارات أو بدائل بل هي مجموعة متكاملة يجب أن تؤخذ مجتمعة دون تجزئة، لأن تنفيذ أحدها دون الآخر يؤدي الى العجز والخلل في الأداء والنتيجة:

٤. تفعيل قانون المنافسة لملاحقة المخلين بشروط المنافسة ودعم مديرية المنافسة بالموارد اللازمة لتتمكن من التحقيق في هذه الأمور. إن عدم تحقق من الممارسات المشتبه بأنها ضارة بالمنافسة يؤدي ليس فقط الى إضعاف تنفيذ القانون بل الى تشوهات كبيرة في اقتصاديات السوق والنشاط الاقتصادي بشكل عام، وهو خطأ لا يجب أن يحل من خلال خطأ آخر، وهو إيجاد شركة مدعومة من قبل الحكومة لتنافس القطاع الخاص.

^{٢٢} صدر هذا الاقتراح عن الدكتور جواد العناني في مقابلة الباحث معه

٥. تعديل تعليمات وزارة الزراعة التي تؤدي الى خلق محتكر طبيعي والتي ربما كانت السبب أساسا في خلق هذا النوع من الاحتكار.

٦. إلغاء الشراكة الحكومية في الشركة كليا من خلال بيع حصص الحكومة (العودة للخصخصة) فيها وتوكيل بعض مهامها الى المؤسسة المدنية الاستهلاكية في الوقت الحالي على أن يرافق ذلك جهود حثيثة لكبح جميع أنواع الاحتكار.

وعلى الرغم من أن هذه التوصيات قد لا تلاقي الرضى من قبل البعض، غير أن التحليل توخى الموضوعية في جميع مراحلها، ولهذا لا بد وأن تكون التوصيات موضوعية وصادقة. لذا، فإن الباحث، ومن أجل الأمانة العلمية والمصلحة الوطنية، لا يجد بديلا لهذه التوصيات.

الملحق (١): عقد تسجيل الشركة الوطنية حسب موقع دائرة مراقب الشركات

المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة الصناعة والتجارة
دائرة مراقبة الشركات

معلومات عن الشركة

| | |
|---|-------------------------------------|
| الرقم الوطني للمنشأه : ٢٠٠١٠٤٩١٤ | رقم الشركة : ٦٦١ |
| نوع الشركة : مساهمة خاصة | |
| اسم الشركة : الوطنية للامن الغذائي والتموين | |
| الاسم التجاري : | |
| حالة الشركة : قائمة | صفة الشركة : اعتيادية |
| تاريخ تسجيل الشركة : ٢٠٠٩/٠٧/٢٩ | تاريخ اخر تعديل للشركة : ٢٠٠٩/١١/٢٤ |
| ملاحظات : | |

عنوان الشركة

| | |
|--|-----------------|
| مركز الشركة : عمان ويحق لها فتح فروع اخرى داخل وخارج المملكة | |
| المحافظة : عمان | المدينة : عمان |
| الهاتف : | الفاكس : |
| صندوق البريد : | الرمز البريدي : |
| البريد الالكتروني: | |

معلومات رأس المال

| | |
|---------------------------------|--------------------------------|
| رأس المال عند التسجيل : ٥٠٠,٠٠٠ | رأس المال المكتتب به : ٦٢٢,٥٠٠ |
| رأس المال المصرح به : ٧٥٠,٠٠٠ | عدد الاسهم/الحصص : ٧٥٠,٠٠٠ |
| الحصة النقدية : ٧٥٠,٠٠٠ | قيمة السهم/الحصة : ١ |
| الحصة العينية : | |

المفوضون بالتوقيع

اولاً: تعيين عضو مجلس الإدارة السيد وائل صالح محمود شقيرات مديراً عاماً للشركة. ثانياً: قرر مجلس إدارة الشركة تعيين العقيد القاضي العسكري رمزي داوود نزهة مستشاراً قانونياً لمجلس إدارة الشركة. ثالثاً: فيما يتعلق بتفويض الصلاحيات فقد تقرر ما يلي:- ١- تفويض رئيس مجلس الإدارة ومدير عام الشركة منفردين او مجتمعين للتوقيع عن الشركة في كافة الامور الادارية، ولهما تفويض غيرهما خطياً كل او بعض صلاحياتهما ولهما في أي وقت إلغاء هذا التفويض. ٢- تفويض عضو مجلس الإدارة السيد وائل صالح محمود شقيرات والمستشار القانوني العقيد القاضي العسكري رمزي داوود نزهة مجتمعين بالتوقيع عن الشركة في كافة الامور القضائية ويحق لهما تفويض غيرهما خطياً كل او بعض صلاحياتهما ولهما إلغاء هذا التفويض او تعديله في اي وقت. ٣- في الامور المالية والبنكية فقد تم تفويض الأشخاص المبينة أسماؤهم تالياً كمفوضين عن الشركة في كافة الامور المالية وإدارة أي حساب باسم الشركة ضمن الحدود المبينة أدناه، بما في ذلك تظهير وإيداع الشيكات في حساب الشركة، ولهم سحب وإصدار وتوقيع الشيكات وأوامر الدفع وإصدار الكفالات وفقاً لما تقتضيه الضرورة في المعاملات التجارية وحسب السقوف المبينة أدناه: أولاً: الفئة "أ" وتشمل: ١. رئيس مجلس الإدارة المستشار الاقتصادي لرئيس هيئة الأركان (اللواء الركن المتقاعد احمد سرحان الفقيه). ٢. عضو مجلس الإدارة مدير عام المؤسسة الاستهلاكية العسكرية (العميد المهندس علي صالح الجزازي). ٣. عضو مجلس الإدارة رئيس هيئة الموارد الدفاعية وإدارة الاستثمار (اللواء الركن مصلح عبد الرزاق القضاة). لأي منهم مجتمعاً مع المدير العام للتوقيع عن الشركة بما لا يتجاوز (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف دينار، و مجتمعاً مع توقيع من الفئة (ب) والفئة (ج) بما لا يتجاوز (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار. الفئة "ب" وتشمل: ١. نائب رئيس مجلس الإدارة مستشار وزير الصناعة والتجارة (السيد هاني عبد الرزاق الدباس). ٢. عضو مجلس الإدارة مدير عام الشركة العامة الأردنية للصوامع والتموين (المهندس حسان السعودي). ٣.

عضو مجلس الإدارة مدير التجارة والمخزون (السيد عماد علي الطراونه). لأي منهم مجتمعاً مع المدير العام التوقيع عن الشركة بما لا يتجاوز (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف دينار، ومجتمعاً مع توقيع من الفئة (أ) والفئة (ج) بما لا يتجاوز (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار. الفئة "ج" وتشمل: ١. عضو مجلس الإدارة السيد صالح محمود شقيرات. ٢. عضو مجلس الإدارة والمدير العام السيد وائل صالح شقيرات. لأي منهم مجتمعاً مع المدير العام التوقيع عن الشركة بما لا يتجاوز (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف دينار، ومجتمعاً مع توقيع من الفئة (أ) والفئة (ب) بما لا يتجاوز (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار. ثانياً: للمدير العام والمراقب المالي مجتمعين التوقيع عن الشركة بما لا يتجاوز (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف دينار. ثالثاً: ما يزيد على (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار يوقع عن الشركة احد اعضاء الفئة (أ) مجتمعاً مع احد اعضاء الفئة (ب) واحد اعضاء الفئة (ج) شريطة ان يسبق التوقيع صدور قرار عن مجلس الإدارة بالموافقة على التصرف المالي موقع من كافة اعضاء مجلس الإدارة.

غايات الشركة

٣١١١٧٧ تعبئة وتغليف المواد الغذائية والتموينية
٦١٠٠٢٢ استيراد وتصدير
٦١٠٢٢٤ تجاره الجملة في المواد التموينية
٦١٠٩٠٣ بيع وشراء المواد الغذائية جملة ومفرق
٦١١٢٢١ تسويق وتوزيع المواد الغذائية
٦١١٢٠١ وكالات تجارية
٦١١٢٦٥ تمثيل الشركات المحلية والاجنبية
٦٢٠٢٢٤ تجاره التجزئه في المواد التموينية
٦٢١٢٩٨ تخزين
٨٣١٠٤٢ امتلاك وسائل النقل اللازمه لتنفيذ غايات الشركه

أعضاء مجلس الادارة

| اسم العضو | الصفة | تاريخ الانتخاب | الجهة التي يمثلها |
|---|----------------------|----------------|--|
| اللواء الركن المتقاعد احمد سرحان الفقيه | رئيس مجلس ادارة | ٢٠٠٩/١٢/١٤ | القوات المسلحة الاردنية (الجيش العربي) |
| العميد المهندس علي صالح الجزازي | عضو مجلس ادارة | ٢٠٠٩/١٢/١٤ | القوات المسلحة الاردنية (الجيش العربي) |
| اللواء الركن مصلح عبد الرزاق القضاة | عضو مجلس ادارة | ٢٠٠٩/١٢/١٤ | القوات المسلحة الاردنية (الجيش العربي) |
| وائل صالح يوسف شقيرات | عضو مجلس ادارة | ٢٠٠٩/١٢/١٤ | شركة انجاز للتموين والتوزيع |
| السيد هاني عبد الرزاق الدباس | نائب رئيس مجلس ادارة | ٢٠٠٩/١٢/١٤ | وزارة الصناعة والتجارة |
| السيد عماد الطراونه | عضو مجلس ادارة | ٢٠٠٩/١٢/١٤ | وزارة الصناعة والتجارة |
| صالح محمد يوسف شقيرات | عضو مجلس ادارة | ٢٠٠٩/١٢/١٤ | . |
| المهندس حسان السعودي | عضو مجلس ادارة | ٢٠٠٩/١٢/١٤ | . |

الشركاء

| اسم الشريك | الصفة | الجنسية | الحصة | الرقم الوطني |
|---|-------|---------|---------|---------------|
| القوات المسلحة الاردنية/الجيش العربي | مؤسس | أردني | ٢٥٥,٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| شركة انجاز للتموين والتوزيع | مؤسس | أردني | ٢٣٥,٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| صالح محمود يوسف شقيرات | مؤسس | أردني | ١٠,٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| وزارة الصناعة والتجارة | مساهم | أردني | ٢٠٠,٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| الشركة العامة الاردنية للصوامع والتموين م.ع.م | مساهم | أردني | ٥٠,٠٠٠ | ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |

المصدر: http://www.ccd.gov.jo:7779/ccd/aims_q1a?c_id=156447، ٢٠١٠/٣/٩

**الملحق (٢) جدول مواعيد اللقاءات المتعلقة بدراسة الشركة الوطنية للأمن
الغذائي والتموين**

| الهاتف | الجهة | الموعد | المنصب | الأسم |
|------------------|------------------------------------|-----------|-------------------------------------|----------------------|
| ٥٦٦٦١٥١ | غرفة تجارة عمان | ٢٠١٠/١/١٨ | رئيس وحدة الدراسات والاتفاقيات | صبري الخصيب |
| ٥٦٦٣٧٧٤ | وزارة الصناعة والتجارة | ٢٠١٠/٢/٨ | أمين عام وزارة الصناعة و التجارة | د. منتصر العقلة |
| ٥١٥٣٢١١ | الجمعية الوطنية لحماية المستهلك | ٢٠١٠/٢/٩ | رئيس الجمعية | د. محمد عبيدات |
| ٤٨٨٦١٧٧ فرعي ١٠٣ | مجموعة حجازي وغوشة | ٢٠١٠/٢/٩ | رئيس مجلس الإدارة | عصام حجازي |
| ٤٢٠٠١٩١ | شركة يوسف نادر | ٢٠١٠/٢/١١ | رئيس مجلس الإدارة | يوسف نادر |
| ٥٦٧٩١٩٩ | غرفة تجارة عمان | ٢٠١٠/٢/١١ | عضو مجلس الإدارة | غسان خرفان |
| ٥٦٨٠٦٩٠ | مجموعة شكيب خرفان | | رئيس مجلس إدارة | |
| ٤١٦١٢٥٢ | شركة الصعيدي | ٢٠١٠/٢/١١ | شريك | مصطفى الصعيدي |
| ٤٨٩٤١٥٦ | المؤسسة الاستهلاكية المدنية | ٢٠١٠/٣/١١ | مدير عام | الأستاذ عمر النعيرات |
| ٤٠٢٤٥٩٣ | شركة عزمي شعبان | ٢٠١٠/٢/١٥ | رئيس مجلس الإدارة | عزمي شعبان |
| ٥٦٦٠٩٦٣ | الشركة الوطنية للأمن الغذائي | 16/2/2010 | رئيس مجلس الإدارة | أحمد سرحان الفقيه |
| ٥٦٦٠٩٦٣ | الشركة الوطنية للأمن الغذائي | 16/2/2010 | مدير عام | وائل صالح شقيرات |
| | | 16/2/2010 | وزير سابق | د. محمد الحلايقة |
| | | 16/2/2010 | وزير سابق | د. جواد العناني |
| ٤٦٤٢٦٤٩ | غرفة صناعة الأردن | ١٧/٢/٢٠١٠ | رئيس مجلس الإدارة | د. حاتم الحلواني |
| ٤٦٤٢٦٤٩ | غرفة صناعة الأردن | ٢٠١٠/٢/١٧ | مدير عام | د. زكي الأيوبي |
| ٠٧٩٥٥٣٢٥٥٦ | شركة غرغور للنقل | ٢٠١٠/٢/٢٨ | مدير عام | د. دريد محاسنة |
| ٠٧٩٥٧٧٧٢٢٢ | مجموعة نقل - عبدون | 2010/2/22 | نائب رئيس مجلس الادارة | غسان نقل |
| | العالمية للصناعات الحديثة | 2010/2/22 | مدير عام | نادر سرداحة |
| ٥٦٦٣٧٧٤ | وزارة الصناعة والتجارة | 2010/2/28 | وزير وزارة الصناعة والتجارة | م. عامر الحديدي |